جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

"واقع الاقتصاد المعرفيّ في الشّركات العائليّة في فلسطين"
دراسة ميدانية على الشركات العائلية في محافظة الخليل

زينب عبد الرحمن إسماعيل أبو لوحة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1442هـ / 2021م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

"واقع الاقتصاد المعرفيّ في الشّركات العائليّة في فلسطين"
دراسة ميدانية على الشركات العائلية في محافظة الخليل

إعداد

زينب عبد الرحمن إسماعيل أبو لوحة

بكالوريوس إدارة صحية

المشرف: د. ياسر شاهين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة من كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

القدس – فلسطين

1442هـ / 2021م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة بعنوان:

"واقع الاقتصاد المعرفيّ في الشّركات العائليّة في فلسطين"
دراسة ميدانية على الشركات العائلية في محافظة الخليل

الطالبة: زينب عبد الرحمن إسماعيل أبو لوحة
الرقم الجامعي : 21720211
إشراف الدّكتور: ياسر شاهين

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 30/ 05/2021 وأجيزت من لجنة المناقشة المكونة من الآتية أسماؤهم وتواقيعهم:

1- د. ياسر شاهين: رئيس لجنة المناقشة التوقيع : .....

2- د. ابراهيم عوض : ممتحناً داخلياً التوقيع : .....

3- د. ناصر جرادات : ممتحناً خارجياً التوقيع : .....

القدس – فلسطين

1442هـ / 2021 م

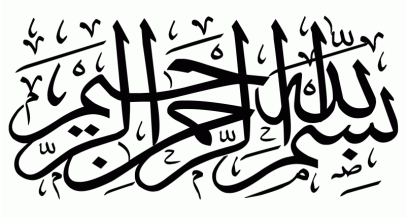

قال تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ

مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ)، «سورة فاطر: الآية 28«

الإهداء

أبي، وأمي هما– فقط– من يستحقان أن أضرب لهما السلام تعظيمًا، وأن أقدّم لهما كلّ فروض الولاء والطاعة والاحترام، فأهدي لهما هذا البحث العلمي، وجلّ جهدي خلال سنوات الماجستير كهدية متواضعة وبسيطة.

فهما قدوتي الأولى ونبراسي.....

أمي...فليس هناك من وسادة أنعم من حضنها، ولا وردة أجمل من ثغرها، هي التي تهز المهد بيسارها وتهز العالم بيمينها، أمي هي النبع الذي أستمد منه أسمى مبادئ حياتي، ومهما كتبت لها من عبارات الشكر؛ فليس في معجمي من كلمات توفيها حقّها علي.

أبي هو فرحتي أمام هذا العالم المليء بالتناقضات، وهو ضحكة الهناء في عينيّ، وطوق نجاتي للجنة... أبي لا استطيع أن أوفيه حقه بالكلمات، فأنا على يقين بأن له صوتًا خفيًّا يشعرني بمدى حبّه لي طفلة، وكم اكتنفه القلق في مرحلة المراهقة، وكم هو فخور بي.

إقرار

أقرّ أنا معدة هذا البحث بأنه قُدّم لجامعة القدس للحصول على درجة الماجستير في تخصص التنمية المستدامة، وأنّه نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما أشير إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أيّ جزء منها لم يُقدّم للحصول على درجة عليا لأيّ جامعة أو معهد آخر.

الاسم: زينب أبو لوحة

الرقم الجامعي:21720211

التوقيع:.....

الشكر والتقدير

قال تعالى: اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ(5) (العلق: اية 3–5)

من كرم الله تعالى على الإنسان أنه علمه مالم يعلم، فشرفه وكرمه بالعلم وهو القدر الذي امتاز به أبو البرية آدم على الملائكة. اسجد لله حمداً وشكراً وتعظيماً الذي هداني ويسر لي أمري ومنحني العزم والصبر، وأعانني على إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع وما توفيقي إلا بالله.

لحظة لطالما انتظرتها، وحلمت بها، وأخيراً عانقت حلمي الجميل، فالحمد لله، قد اكتملت رسالة الماجستير وانتهت المساقات بنجاح، أرفع القبعة احتراماً لسنين مضت من الدراسة.

الدكتور ياسر شاهين، إنّني حقّاً لمحظوظة أن وهبني الله مشرفًا مثله على رسالتي، أهديه الشكر والامتنان تقديراً لعطائه الكريم، فقد منحني الكثير من وقته، وكان لرحابة صدره وسموّ خلقه وأسلوبه المميز في متابعة الرسالة أكبر الأثر في المساعدة على إتمام هذا العمل.

ولا يسعني أيضًا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان إلى جامعة القدس متمثلة في عمادة الدراسات العليا التي أتاحت لي الفرصة لإكمال دراستي العليا، والشكر والتقدير موصول إلى قامات العلم السادة الدكاترة وإلى الطلاب المحترمين.

إخوتي وأخواتي وأصدقائي وأحبتي، أقدم شكري وامتناني لهم جميعاً، ولمن كانوا سببًا في استمرار مسيرتي التعليمية واستكمالها، ومن وقفوا معي في أشد الظروف، ومن حفّزوني على المثابرة والاستمرار وعدم اليأس، أقدم لهم جميعًا أجمل عبارات الشكر والامتنان من قلب فاض بالاحترام والتقدير لهم.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في فلسطين، وذلك من خلال دراسة مفهوم الاقتصاد المعرفي في الواقع الفلسطيني، وكذلك واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في محافظة الخليل، باعتبارها تمثل مركزاً مهما في قطاع الأعمال الفلسطيني.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من مجموع الشركات العائلية في محافظة الخليل والبالغ عددها (2117) شركة تقريباً، تم اعتماد عينة عشوائية طبقية بسيطة تكونت من (100) من الشركات العائلية، تم توزيعها واسترداد (80) منها بنسبة استرداد بلغت 80% كانت صالحة للتحليل.

استخدمت الاستبانة كأداةً لجمع البيانات الاولية، وتضمّنت قسمين الأول: الخصائص الديموغرافية (عدد العاملين، راس مال الشركة، قطاع العمل، عمر الشركة، الشكل القانوني للشركة)، والثاني من محاور الدراسة وتضمّن محاور الاقتصاد المعرفي (ثقافة الاقتصاد المعرفي، الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي، والتخطيط لوجود الاقتصاد المعرفي، وإنتاج اقتصاد معرفي، والبنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي).

توصلت الدراسة إلى أن واقع مفهوم الاقتصاد المعرفي لدى العاملين في الشركات العائلية في فلسطين كان بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.12)، وأن درجة واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي كانت أيضآ مرتفعة بمتوسط حسابي (4.00)، وكان محور مستوى التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي أكثر المحاور دلالة إحصائية، يليه محور استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي، ثم الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي، ثم البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي.

أوصت الباحثة ضرورة العمل على أخذ كافة البيئات المختلفة في الحسبان عند التخطيط لهذا النوع من الاقتصاد القائم على المعرفة، وضرورة تعزيز البنية التحتية اللازمة له من تكنولوجية وبشرية ومهنية.

The reality of the knowledge economy in family businesses in Palestine.

A field study on family businesses in Hebron Governorate

Prepared by: Zainab Abdel Rahman Abu Louha

Supervision: Dr. Yasser Shaheen

Abstract

The study aimed to identify the reality of the knowledge economy in family businesses in Palestine, by studying the concept of the knowledge economy in the Palestinian reality, as well as the reality of the practice of the knowledge economy in family businesses in the Hebron Governorate, and the extent to which the components of the knowledge economy are achieved in family businesses in the Hebron Governorate as it represents a center important in the Palestinian business sector.

The researcher used the descriptive approach, and the study population consisted of the total family businesses in Hebron Governorate, which numbered about (2117) companies were valid for analysis.

The questionnaire was used as a tool for collecting primary data, included two parts: First**:** demographic characteristics (number of employees, company capital, work sector, company age, legal form of the company), **Second** included knowledge economy axes (knowledge economy culture, advanced professional competence among workers Towards the knowledge economy, planning for the existence of the knowledge economy, the production of a knowledge economy, the infrastructure supporting the knowledge economy, and the use of information technology towards the knowledge economy).

The study concluded that the reality of the concept knowledge economy among workers in family companies in Palestine was high with an arithmetic average (4.12), the degree of reality of practicing the knowledge economy was high with an arithmetic average (4.00), and the level of planning for the existence and production of a knowledge economy was the most statistically significant axes, followed by the axis of the use of information technology towards the knowledge economy, then the advanced professional competence of workers towards the knowledge economy, then the infrastructure supporting the knowledge economy.

The researcher recommended the need to take all different environments into account when planning this type of knowledge-based economy, and the need to strengthen the necessary technological, human and professional infrastructure for it.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

شهدت العقود الأخيرة تقدمًا تقنيًّا ومعلوماتيًّا بدأ بظهور نمط جديد من الاقتصاد القائم على المعرفة، وحسب ما ذكر أبو الشامات في دراسته حول اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية لعام 2012 بأن امتلاك العلم والمعرفة واستخدامهما في النشاط الاقتصادي من التوجهات الاستراتيجية التي تسعى الدول إلى الوصول اليها (أبو الشامات، 2012).

فالاقتصاد القائم على المعرفة هو اقتصاد يفتح آفاقاً جديدة في التاريخ الإنساني، ويقدم كل يوم تطورات مذهلة، سواء على الصعيد التقني أو على صعيد التغيرات البنيوية العميقة، وتُعدّ المعلومات في الاقتصاد المعلوماتي أو المعرفي هي المورد الأساسي والاستراتيجي على العكس تماماً من الاقتصاد الصناعي الذي يعتبر رأس المال هو مورده الاستراتيجي، فمن وجهة نظر بعض المحللين الاقتصادين فإنّ الحضارات الحالية، ومجتمع اقتصاد المعرفة الذي نعيشه اليوم هو نتيجة التحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد معلوماتي، في حين أصبحت المعلومات أهم سلعة في المجتمع، وفي

ظل هذه الظروف فقد ازداد اعتماد الاقتصاد على تقديم الخدمات، واكتسب سمة جديدة، وهي إنتاج وتسويق وبيع الخدمات والمعلومات (الشيخ، 2016).

إن المعرفة تمثل الصفة الأساسية التي تميز المجتمع الإنساني، ومن خلالها تحققت تحولات عميقة شملت كافة مناحي الحياة، وتعد المعرفة إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، والمحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية من خلال زيادة إنتاجية المنتجات الاقتصادية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة في الاقتصاد الجديد، ويزيد التطور العلمي والتكنولوجي من قدرة الدول والمؤسسات على تطور القدرة التنافسية لديها لزيادة إمكانياتها الوطنية، وذلك من خلال تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية، وتحويلها إلى نظام وطني للابتكار والإبداع، لذا فهناك فروق كبيرة بين الشركات الحديثة التي تعمل في مجال التكنولوجيا الحديثة وقطاعات الصناعة التقليدية، فالشركات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات تحقق أعلى نسبة من القيمة المضافة، ويحصل العاملون فيها على أضعاف الدخول، إضافة إلى أنها تكتسب الصفة التي تميزها بأنها الأقدر على تكوين علاقات واسعة على المستوى الدولي، وتعتبر هذه العلاقات جزءاً أساسياً من نجاحها (بوجمعة، 2018).

في نهاية القرن العشرين، وبفعل التطورات المذهلة التي شهدها هذا القرن، تحققت تغييرات بنيوية عميقة في المجتمع والإدارة والاقتصاد، حيث أن قطاع المعرفة يقدم فرصًا ومجالات جديدة للبلدان النامية، خاصة الدول العربية، وذلك للحصول على نصيبها من الاقتصاد العالمي، فإذا نجحت هذه الدول في تحقيق توغل جديد في قطاع المعرفة؛ فإنها سوف تصل الى مستوى معيشة أفضل، واستدامة أكثر لجميع شعوبها، وحين تتم المقارنة بين البلدان من حيث درجة تطورها؛ تعود الفروق بينها إلى الاختلاف في المعرفة التي تحتل قسماً كبيراً، إضافة إلى نقص رأس المال المادي والبشري، ومع مطلع الألفية الثالثة تغيرت ملامح المدن الفلسطينية، وأصبحت تقف أمام مواجهة تحديات كبيرة

نتجت عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت ملامحها مع انتشار تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة، كالإنترنت، فبناء مجتمع معلوماتي فلسطيني يتطلب توفير المعرفة للجميع، واعتماده على المعلوماتية كوسيلة رئيسية للنهوض بالشعب الفلسطيني، وتحقيق تطلعاته في مختلف الميادين (الأغا، 2015).

كانت الشركات العائلية ولا تزال تمثل الشكل الأساسي للشركات في الدول النامية، وتحتل مكانة مهمة في الاقتصاد المعاصر، حيث تنتشر في جميع دول العالم بشكل واسع، فحسب ما ذكر عام 2004 فإن الشركات العائلية تشكل 85% من مجموع الشركات في القطاع الخاص، وتتركز بين الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، بينما تشكل 35% من أكبر 500 شركة عالمية، أما فلسطين؛ فالمعلومات عن الشركات العائلية محدودة جداً على الرغم من كثرة أعدادها وأهميتها, وكما تبين، فإنّ حوالي 71% من مجموع الشركات المدرجة في السجلّ التجاري لدى وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، التي بلغ عددها (11828) شركة في الضفة الغربية، منها (8350) شركة عائلية (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2007) (جرادات، 2012).

يعدّ الاقتصاد المعرفي ضرورة ملحة باعتبار أن المعرفة والتكنلوجيا الحديثة هي التي تؤثر على الفعاليات والأنشطة الإنسانية والاقتصادية داخل الشركات العائلية؛ لأن المسؤولين فيها يتطلعون إلى الاقتصاد المعرفي داعمًا ومساندًا لهم، ليتمكنوا من أداء أعمالهم وأنشطتهم المختلفة، وفي هذا البحث تسعى الباحثة من خلال دراستها إلى التعرف إلى واقع الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في فلسطين، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من العوامل (ثقافة الاقتصاد المعرفي، والكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي، والتخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي، والبنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي، واستخدام تكنلوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي).

2.1 مشكلة الدراسة

أجري العديد من الدراسات حول الاقتصاد المعرفي في فلسطين، وبالرجوع إلى العديد من التقارير التي أظهرت أن هناك العديد من القطاعات الفلسطينية استطاعت تحقيق نقلة نوعية من التطور والإبداع والابتكار في الفترة التي اجتاح فيها الاقتصاد المعرفي مساحة شاسعة في كافة أرجاء العالم، وعلى كافة الأصعدة، فقد جاءت رغبة الباحثة في التعرف إلى واقع الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في فلسطين، وكما جاء في السجل التجاري لدى وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية فإن الشركات العائلية الفلسطينية تحتل نسبة 71% من مجموع الشركات الكلي، حيث تعتبر محافظة الخليل من أكثر المحافظات الفلسطينية احتضاناً للشركات العائلية، لذلك سوف تقتصر هذه الدراسة، الّتي تحسبها الباحثة من الدراسات الأولى من نوعها في محافظة الخليل على الشركات العائلية في محافظة الخليل.

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: **ما واقع تطبيق الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في فلسطين؟** وتتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الاقتصاد المعرفي في الواقع الفلسطيني؟
2. ما واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي (ثقافة الاقتصاد المعرفي، والكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي، والتخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي، والبنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي، واستخدام تكنلوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي) في الشركات العائلية في فلسطين؟

3.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى مفهوم الاقتصاد المعرفي في الواقع الفلسطيني.

2. التعرف إلى واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي (ثقافة الاقتصاد المعرفي، والكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي، والتخطيط لوجود وانتاج اقتصاد معرفي، والبنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي، واستخدام تكنلوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي) في الشركات العائلية في فلسطين.

4.1 أهمية الدراسة

يحتل البحث في هذه الدراسة أهمية من خلال جانبين، أما الأول فيتمثل في أهمية رأس المال المعرفي والفكري، فهو يوصلنا إلى الإبداع في عصر يتسم بسرعة التحولات في الاقتصاد العالمي، وحجمها الهائل، ودوره الحاسم في نجاح المنظمات واستمرارها، وأما الجانب الثاني فكونه يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، وحتى تتمكن أي مؤسسة إنتاجية من الانتقال الى مراحل إنتاجية متطورة، وتوفر لها الميزة التنافسية مع مثيلاتها، لا بد من الاعتماد على العنصر البشري باعتباره العامل المنظم للعملية الانتاجية، وما يمتلكه من بعد معرفي وإبداعي، وتكمن أهمية البحث بالآتي:

اولاً: الأهمية العلمية (النظرية):

1. تقديم إضافة جديدة الى المعرفة في حقل الاقتصاد المعرفي من خلال الدور الذي يقوم به الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الشركات العاملة في فلسطين.
2. تساهم هذه الدراسة مساهمة نظرية تثري المكتبات الفلسطينية حول واقع الاقتصاد المعرفي، وتحسبها الباحثة الأولى من نوعها فلسطينياً في حدود اطلاعها.
3. تنبع أهمية هذه الدراسة من تنوع الدراسات التي تخص الاقتصاد المعرفي في تطوير الشركات العائلية.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية):

1. قد تفيد هذه الدراسة المسؤولين والعاملين في الشركات العائلية من خلال العمل على تبني الاقتصاد المعرفي بإستراتيجياته ومقوماته والعمل بها.
2. الإفادة من نتائج الدراسة الحالية، وتوصياتها في تحسين دور الشركات العائلية استناداً إلى تفعيل وتحسين دور الاقتصاد المعرفي الذي يهدف إلى تحقيق الاستثمار من خلال إنتاج واستخدام الرأس المال المعرفي، والإفادة من التطبيقات التكنلوجية الحديثة.
3. قد تساهم هذه الدراسة في بناء القيمة للمنظمة.

5.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: ستقتصر هذه الدراسة على الشركات العائلية في محافظة الخليل في فلسطين .

الحدود الزمانية: الفترة المتوقعة لبدء الرسالة: الفصل الثاني من العام الدراسي (2019– 2020)، والفترة المتوقعة لإكمال الرسالة: الفصل الثاني من العام الدراسي (2020 – 2021) .

الحدود الموضوعية: واقع الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في فلسطين.

6.1 مصطلحات الدراسة

الاقتصاد المعرفي: هو اكتساب المعرفة وابتكارها وصولاً إلى حياة تتمتع بجودة عالية بجميع أبعادها، وذلك من خلال الاستفادة من الخدمة المعلوماتية المتطورة (مؤتمن، 2014).

الشركة العائلية: عرفت وزارة تجارة وصناعة المملكة العربية السعودية الشركة العائلية بأنها الشركة التي تملكها بالكامل أو تسيطر عليها عائلة معينة، وقد يختلف توصيف معنى السيطرة المشار إليها في التعريف بالنظر إلى اختلاف طريقة تحديد واستخدام الملاك لقواهم التصويتية بين شركة وأخرى، إلا أنه يشمل في كل الأحوال السيطرة الناتجة عن ملكية أكثرية حصص أو أسهم شركة ما (وزارة التجارة والصناعة، 2013).

ثقافة الاقتصاد المعرفي: وهو الاقتصاد الذي يرتكز على بناء المعرفة وتطويرها واستثمارها بشكل أمثل وفقاً للإمكانات المتوفرة بهدف الارتقاء برأس المال الفكري، وتحسين نوعية الحياة بمختلف مجالاتها (الأغا، 2015).

التخطيط لوجود وإنتاج الاقتصاد المعرفي: وهو عملية منظمة مسبقاً تهدف إلى تحقيق الأهداف بأقل وقت وجهد ممكن، وهي الموارد التي تساعد في إتمام العمل، وذلك عن طريق وضع السياسات المرغوب بتحقيقها في المستقبل القريب(الأغا، 2015).

تكنولوجيا المعلومات: وهي التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي، وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية، وتعد هذه البنية عنصراً مهمًا في إحداث التغير اللازم للانتقال إلى اقتصاد المعرفة، لكونها الأداة الأساسية التي من خلالها يستطيع الأفراد في مجتمع المعرفة أن يتصلوا بكل ما هو جديد من المعارف (ليلى، 2018).

الكفاية المهنية: هي مجموعة من المهارات والمعارف والاتجاهات والمفاهيم التي تساعد وتوجه سلوك وأداء العاملين في سياق عملهم وصولاً الى التمكين(ويلسون، 2003).

البنية التحتية الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي: وهي من المكونات الأساسية للاقتصاد المعرفي من حيث تطوير الأنظمة والقوانين وتحديث البرامج ودعم الابتكار، وكذلك تنسيق الجهود، وتفعيل المرافق والإدارات (بطارسة، 2005).

التعريف الإجرائي: الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد المبني على إنتاج واستخدام المعرفة، واستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة استناداً إلى الثقافة الداعمة لوجود الاقتصاد المعرفي والكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي، وكذلك الاستناد إلى التخطيط لوجود وإنتاج الاقتصاد المعرفي والبنية التحتية الداعمة لمثل هذا الاقتصاد، إضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل الوصول إلى كفاءة عالية في أداء وأنشطة الشركات العائلية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy)

1.1.2. مقدمة:

ارتكز اقتصاد المعرفة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي، باعتباره نمطًا اقتصاديًا متطورًا، يقوم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت والحاسوب في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة في التجارة الإلكترونية، ما جعل العالم بمثابة قرية واحدة (بوجمعة، 2018). لذلك يعتبر عنصر المعلوماتية في وقتنا الحاضر جزءًا مهمًا في حياتنا، حيث أن من يمتلك المعرفة يمتلك أقوى سلاح فكري، وأن الاستثمار في رأس المال الفكري يؤهل للتفوق اقتصادياً وسياساً وعسكرياً، كما أن التكنولوجيا تكسر جميع الحواجز التقليدية باستخدام التقنيات الحديثة كما هو الحال في الجامعات والمؤسسات (الأغا، 2015).

2.1.2. نشأة اقتصاد المعرفة:

في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن العشرين، ومع انفتاح الأسواق على بعضها، وانتشار فكر العولمة، رافق ذلك تطور سريع في تقنيات المعلومات، وتحولت المجتمعات إلى مجتمعات معلوماتية، فمن نتائج ظهور تقنية المعلومات ظهور بنوك المعلومات العالمية، وشبكات خدمات المعلومات، التي

جمعت المعرفة الإنسانية، ونتاج الفكر الإنساني، وفي هذه الثورة، ثورة المعلومات أصبحت المعرفة المصدر الأساسي من المصادر الاقتصادية، ويعتبر الاستثمار أحد عوامل الإنتاج في المجالات المعلوماتية والتقنية، بحيث أصبحت المعرفة والتقنيات المعلوماتية إحدى مسببات التنمية الاقتصادية في دول العالم، وفي عام 1945 جاء في بحث لـ (فريدريك هايك) (Friedrick Hayek) أول إشارة للمعرفة كمصطلح في تعابير علم الاقتصاد بعنوان "استخدام المعرفة في المجتمع"، فالاقتصاد العالمي بدأ يتحول إلى نظام جديد يعتمد على المعرفة البشرية، وكان الاقتصاد التقليدي يرتكز على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام، وبشكل معاكس للاقتصاد الجديد الذي أصبح يسير وفق الماكينة المعرفية، إذ تزداد فيه القيمة بالمعرفة لا بالجهد (أبو الشامات، 2012).

ومن ناحية التاريخ الاقتصادي، فإن تطور المجتمع البشري ارتبط بثلاث مراحل أساسية، أهمها الانفجار الثوري، وهي: "ثورة الزراعة، أو ما تعرف باقتصاد الطبيعة" بوصفها التحول الأول في ظل اقتصاد الطبيعة، الذي تعتمد فيه التكتلات البشرية على نشأة الزراعة كأساس لتوفير احتياجاتها اليومية، فنتيجة تضخم عدد السكان في المناطق الآهلة، ومحدودية المصادر الطبيعية، وعدم قدرتها على توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش، وظهور مصادر الطاقة الجديدة المتعددة، وتعقد أنماط الحياة وبروز رغبات أخرى لدى الناس، إضافة إلى تميز المناطق الآهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة أدى ذلك إلى التحول إلى الثورة الثانية، وهي: "الثورة الصناعية أو اقتصاد الآلة"، فكان من الضروري على السكان اللجوء إلى عمليات التصنيع بدلاً من الزراعة والصيد، فالآلة أساس المصنع، والمصنع عمود الصناعة. وبعد الحرب العالمية الثانية تسببت هناك الكثير من التغيرات في وقائع ومظاهر العالم، وكانت نقطة التحول الثالث إلى الثورة المعلوماتية أو التكنولوجية أو المعرفية (الشيخ، 2016).

3.1.2. مفهوم اقتصاد المعرفة:

تم التعرف على اقتصاد المعرفة بعدة مسميات، أشارت في مجملها إلى اقتصاد المعرفة كاقتصاد المعلومات واقتصاد الإنترنت، وهناك مسمى الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الشبكي، وإقتصاد اللاملموسات أيضًا (عبد الهادي، 2019). ويعتبر الاقتصاد المعرفي فرعاً من العلوم الأساسية، لذلك يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات والمنظمات، وذلك من خلال دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة، ومن ثم تطوير هذه النظم وفق تنفيذ التدخلات الضرورية (Swanstron, 2002).

وهناك عدة تعريفات للاقتصاد المعرفي:

فيمكن تعريف الاقتصاد المعرفي على أنه اكتساب المعرفة وابتكارها وصولاً إلى حياة تتمتع بجودة عالية بجميع أبعادها، وذلك من خلال الإفادة من الخدمة المعلوماتية المتطورة (مؤتمن، 2004).

الاقتصاد المعرفي: هو نمط جديد من الاقتصاد، ويختلف عن الاقتصاد التقليدي في كثير من سماته، وتعد فيه المعلومات أهم سلعة في المجتمع، ونظم وخدمات المعلومات أهم عناصره الأساسية، ففيه حولت المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي (الرفاعي، 2002).

ويعرف شقفة (2013) الاقتصاد المعرفي بأنه: الاقتصاد الذي يرتكز على بناء المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للإمكانات بهدف تطوير الموارد البشرية لتحسين نوعية الحياة بمختلف مجالاتها.

وعرفه عساف (2011) بأنه: عملية دمج التكنولوجيا الحديثة في عناصر الإنتاج لتسهيل إنتاج ومبادلة الخدمات بشكل أفضل، وذلك باعتبار المعرفة نشاطاً اقتصادياً مصدره المعرفة كسلعة.

أما الباحثة فقد عرفت الاقتصاد المعرفي على أنه: الاقتصاد المبني على إنتاج المعرفة وترويجها واستهلاكها لتحسين مناحي الحياة المختلفة بكافة مجالاتها، وهو الاقتصاد الذي يعتمد على رأس المال الفكري لتحقيق هدف الاستثمار والتنافس الاقتصادي في التجارة الإلكترونية.

4.1.2. المعرفة والاقتصاد المعرفي:

تعتبر المعرفة في الاقتصاد المعرفي أساس النمو الاقتصادي، والارتكاز على تواجد تقنية المعلومات والاتصالات واستعمال البراعة والرقمنة (ابو ززي، 2003).

لذلك تعرف المعرفة على أنها رأس المال الفكري والحقائق المكتسبة من خلال الخبرة أو الدراسة والقدرة على الفعل، وهي تفسير المعلومات بالاستناد الى مجموعة من القيم والمهارات والقدرات والخبرات أيضًا، فالمعرفة لها العديد من المداخل أهمها: (العلواني، 2003)

1. المدخل الاقتصادي: أي أن المعرفة آلية لإدارة الأصول التي تستخدمها المنظمة بكامل إمكانيتها.
2. المدخل الاجتماعي: وهنا تعتبر المعرفة التعلم المستمر، وتموين المعلومات وتخزينها، وتبادل الأفكار وتطويرها في إطار إجتماعي.
3. مدخل تكنولوجيا المعلومات: استخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال دمج البرمجيات مع البنية التحتية الأساسية من أجل الوصول الى المعرفة وإدارتها.

5.1.2. خصائص الاقتصاد المعرفي وسماته:

وهناك العديد من الباحثين الذين توصلوا إلى مجموعة من الخصائص التي تميز الاقتصاد المعرفي عن الاقتصاد القديم، منهم (القاسم، 2010)، الذي عرض مجموعة من الخصائص نجملها في الآتي:

1. العولمة: إن التوسع وتجاوز الحدود الجغرافية أصبح سمة للاقتصاد، والإنترنت أوجد اقتصادًا بلا حدود، وأصبح العالم كله متاحاً لتسويق السلع والخدمات، حتى أصبحت ساعات العمل (24) ساعة في اليوم.

2. التكيف مع رغبات العملاء: حيث أصبحت الميزة التنافسية في الاقتصاد المعرفي هي إنتاج سلع جيدة وخدمات مصممة خصيصاً لاحتياجات ورغبات خاصة لدى المستهلكين.
3. ندرة الكوادر والمهارات البشرية: هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشغلها، وخاصة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات.
4. التجارة الإكترونية: إذ بدأت الخدمات وعمليات البيع التقليدية تستبدل بها التجارة الإلكترونية، ما سيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات.

ويمكن إضافة خصائص أخرى لاقتصاد المعرفة، وهي كالتالي (الديري, 2013)

1. يعتمد الاقتصاد المعرفي على الموارد البشرية التي تمتلك رأس المال الفكري والمعرفي، والقوى المؤهلة والمتخصصة والمدربة للتعامل مع التقنيات الحديثة.
2. ارتفاع قيمة القوى البشرية في عالم الأعمال المختلفة، كما أنه يرتبط بالذكاء والقدرة الابتكارية وتفعيل ذلك من أجل إنتاج كمية أكبر في الأداء.
3. يعتمد على التعليم والتدريب المستمرين والبحث والدراسة والاجتهاد، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً يتسم بالفاعلية.
4. المرونة والتكيف مع المتغيرات الحياتية المختلفة، كما أنه اقتصاد متفتح يخلو من أي عقبات زمنية ومكانية قد تقف أمام الوصول إليه، فكل شيء في الاقتصاد المعرفي مخطط ومنظم له مسبقاً وموجه ومراقب ومتابع.
5. يتيح المعرفة بأشكال مختلفة، وكذلك الفرصة أمام الجميع من أفراد ومؤسسات بالوصول إليها واستخدامها في المجالات كافة.

وبالرجوع إلى العديد من الدراسات والأدبيات فقد توصلت الباحثة إلى أن الاقتصاد المعرفي قد تميز عن الاقتصاد التقليدي بأنه اقتصاد منفتح على العالم من خلال تقنيات تكنولوجيا المعلومات، كالإنترنت والأدوات الأخرى، فهذا الاقتصاد يحقق الاستثمار في رأس المال الفكري الذي يعتمد على المعرفة، ويعد عنصر المعرفة العنصر الأساسي في هذا الاقتصاد الذي تزداد فيه المعرفة بكثرة الاستخدام، أي ما يعرف بأنه اقتصاد وفرة، وليس ندرة، إذ هو يعتمد على القيمة المعرفية لا على الجهد.

6.1.2. المكونات والعناصر الأساسية للاقتصاد المعرفي:

أ) البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي: أي توفير بنية تحتية مجتمعية داعمة (عليان، 2005)، وتعرف البنية التحتية على أنها تطوير ونشر المعلومات والمعارف وتكيفها مع الاحتياجات المحلية لدعم وتحفيز المشاريع القائمة على التكنلوجيا الحديثة. (الأغا، 2015)، حيث تعد البنية التحتية هي الأساس الذي تقوم عليه إدارة المعرفة، وتتضمن خمس مكونات رئيسية، هي: الثقافة التنظيمية والهيكل التنظيمي والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والمعارف العامة والبيئية والمادية (العمري، 2020).

ب) الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي: وهي القدرات المكتسبة من معارف ومهارات وقدرات واتجاهات تسمح بالعمل وفق إطار معين، وتوظيفها في مواجهة المشاكل وحلها (عيد، 2004). وهذه الكفايات لها العديد من الأنواع وفق متطلبات الاقتصاد المعرفي، ومن أبرزها: (الزيادات وقطاوي، 2014)

1. الكفايات الوجدانية: وتعني ثقة الفرد بنفسه، واستعداداته ومعتقداته وقيمه واتجاهاته نحو المهنة.
2. الكفاية المعرفية: أي المعلومات العقلية والمهارات اللازمة لأداء الفرد في جميع مجالات عمله.

3. الكفايات الأدائية: هذه الكفايات يعتمد أداؤها على ما اكتسبه الفرد من الكفايات المعرفية، وتدور حول كفاءات الأداء التي يظهرها الفرد.

4. الكفايات الإنتاجية: وتضم الكفاءات السابقة جميعها من (الكفايات الوجدانية، والمعرفية والأدائية) وتأثيرها في الميدان من خلال أداء الفرد.

يتطلب الاقتصاد المعرفي أن يكون جميع العاملين لديهم فهم شامل عن مدى الحياة، وقادرين ذاتياً على إدارة معرفتهم بذاتهم وقادرين أيضاً على الإبداع والإبتكار، فالاقتصاد المعرفي يعتمد على الأفكار وتطبيق التكنولوجيا بدلاً من استخدام القدرات المادية، لذلك يجب توظيف عمال ذوي معارف مختلفة وجديدة بدلاً من العمال الذين يملكون معارف روتينية تقليدية (بطارسة، 2005) وهذا يتطلب تدريب الأشخاص تدريباً متميزاً، واكتساب المعرفة العالمية، وإيجاد المعرفة مثل الحصول على المعلومات وتقييمها، والكفاية التكنولوجيا، ومهارة الإبداع والتفكير الإبداعي، وكذلك الصفات الشخصية كتحمل المسؤولية وتقدير الذات، والعمل في فريق، وتعليم الآخرين، ومراقبة الأداء وتصحيحه (الحايك والصغير، 2006).

- التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي: وهي عملية منظمة مسبقاً، تهدف إلى تحقيق الأهداف بأقلّ وقت وجهد ممكن، وهي الموارد التي تساعد في إتمام العمل، وذلك عن طريق وضع السياسات المرغوب لتحقيقها في المستقبل القريب. (الأغا، 2015)
- استخدام تكنولوجيا المعلوماتنحو الاقتصاد المعرفي: وذلك من أجل سهولة وصول كافة أفراد المجتمع إلى الإنترنت، ونشر ثقافة مجتمع التعلم فكراً وتطبيقاً في كافة المؤسسات (عليان، 2008). وتؤثر التكنولوجيا تأثيرًا واسعًا وعميقًا ومتنوعًا في الحياة من خلال اختراع العجلة، والكتابة, والمطبعة، والهاتف، والتلفزيون، والحاسوب والإنترنت (القاضي، 2004), وتمثل التكنولوجيا علاقة تفاعل وتبادل وتشارك بين الإنسان والمواد والأدوات، حيث أن الإنسان يعتبر

المحرك والمنفذ والمتحكم، أما الأدوات؛ فلولاها لما وجدت مادة صالحة للاستخدام (الفرجاني، 2000)، كما أنّ صعود اقتصاد المعرفة مرتبط مع تطور التكنولوجيا الرقمية والشبكية والاتصالات عن بعد والموجة الخلوية، لذلك فإنّ المعرفة والتكنولوجيا الرقمية ارتبطت فيهما عناصر وخصائص اقتصاد المعرفة مع عناصر وخصائص التكنولوجيا (نجم، 2005).

7.1.2. أوجه الاقتصاد المعرفي:

هناك العديد من الأوجه للاقتصاد المعرفي، أهمها: (David, 2005)

1. الوجهة التكنولوجية: التي تدور في سرعة التطور التكنولوجي، وتتمثّل فيها، وذلك في إطار تكوين اقتصاد المعرفة الحديث.
2. الوجهة الاقتصادية: وتعتمد جميع المجالات الزراعية والصناعية والتعليمية والإدارية المعلومات والبرمجيات المتعلقة في هذه المجالات.
3. الوجهة الاجتماعية: بمعنى أن المعرفة وتكنولوجياتها من تقنيات وبرمجيات أصبحت ضرورية أفراد ومنظمات ومنشآت المجتمع كافة (الكسواني، 2005).

8.1.2. متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة:

يجب توفّر مجموعة من المتطلّبات من أجل تشكيل اقتصاد معرفي، أو التحول نحوه في مجتمع ما، وهذه المتطلبات: (عبد الهادي، 2019):

- توفير عنصر المنافسة، وذلك من خلال تخفيض كلفة إنتاج التقنية، وتحرير الاتصالات، والانفتاح التجاري، بالإضافة إلى السماح للاستثمار الأجنبي بالدخول، والذي يعتمد على التقنيات الحديثة.
- وجود خطط طويلة الأمد تضم سياسات اقتصادية مستقرة.
- وضع سياسات الاستخدام والتدريب الفعال من أجل تعلم الأفراد بسرعة وزيادة اكتساب المعرفة.

9.1.2. مؤشرات اقتصاد المعرفة:

تُعدّ المؤشرات نقطة إظهار مدى نجاح الدول في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي (عبد الهادي، 2019). فقد أصبح الاقتصاد المعرفي يتفوّق على الاقتصادات الأخرى كلها، سواء من الناحية الكمية المحسوسة، أو من الناحية النوعية الملموسة، فهناك العديد من المؤشرات التي يستند إليها الاقتصاد المعرفي، التي تدل على مدى النجاح في التوجه نحوه، وهي كالتالي: (أبو الشامات، 2012):

- مؤشرات البنية الأساسية (هواتف، حواسيب، شبكات ومنها الإنترنت) والمحتوى الرقمي، بالإضافة إلى مدى تقدم الدولة في تطبيق تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في مجالات التجارة والحوكمة والتعليم.
- نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع والخدمات والمنتجات.
- مستوى الدراسة والتدريب بالنسبة إلى عمر الفرد، وعدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان.
- عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، بما فيها العلامات التجارية.
- مدى انتشار التكنولوجيا والبحث والعلم وعدد حاضناتها.
- الصادرات والواردات المعرفية للدولة، فيما يتعلق بتجارة المعرفة، أي الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدولة، ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.

10.1.2. ركائز اقتصاد المعرفة: (الشيخ، 2016)

يقوم الاقتصاد المعرفي على عدة ركائز، وهي:

اولاً: الابتكار (Innovation): يعتبر الابتكار بمثابة استعداد، أو قدرة عقلية مكونة من الطلاقة والمرونة والأصالة، ويبدأ برغبة المؤسسات والمنظمات على تحقيق منتج حقيقي، يحقق عائدًا مجزيًا من خلال خطوات تنفيذية سليمة، تصل من خلالها إلى الأسواق.

ثانياً: التعليم (Education): هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي أظهرت الدور الذي تلعبه المنظومة التعليمية في الإنتاجية سواء للفرد أو المجتمع، ويُعدّ التعليم المورد الأساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، فجهود العلماء والباحثين والمنظومات التعليمية في مجال المعرفة والمعلومات لها أثر على التطور الاقتصادي والتقني للبلد.

ثالثاً: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Information and Communication: Technology)

إنّ ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أدى إلى ارتكاز الاقتصاد على المعرفة والتعزيز المشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتُعدّ مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية كبيرة، تربط التكنولوجيا مع الجانب الاقتصادي في الوقت نفسه.

رابعاً: الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي (Economic Incentive and Institutional Regime):

وهي الحوافز والأنظمة التي تضع السياسات والقوانين اللازمة للعمل باقتصاد المعرفة، ومنها براءة الاختراع، وحماية الملكية الفكرية، وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية.

الشكل (1): ركائز الاقتصاد المعرفي

المصدر: من إعداد الباحثة

11.1.2. أسباب ازدهار الاقتصاد المعرفي في الدول المتقدمة: (خلف، 2007)

1. توفر البنية التحتية ذات العلاقة بالتقنيات المتقدمة المستخدمة بشكل مكثف للعلم والمعرفة، كذلك توفر البيئة والمناخ الاجتماعي الذي يحفز مادياً ومالياً ومعنوياً على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
2. التأكيد على متطلبات ومستلزمات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي.
3. زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم في كافة مراحله، أي تطور نظامها التعليمي والقضاء على الأمية.
4. تطور النشاطات الاقتصادية للمشاريع والشركات، وتنوعها.
5. توفير موارد بشرية بمعارف ومهارات وخبرات وقدرات بشرية عالية المستوى.

12.1.2. معوقات الاندماج في الاقتصاد المعرفي:

1. عدم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال توظيفاً تنموياً في الوطن العربي (مطر، 2007).
2. هجرة الكفاءات، وخاصة في مجال التكنولوجيا، ولأن اقتصاد المعرفة يقوم على أساس رأس المال البشري؛ فهو مهدد بشكل مباشر بسبب هذه الهجرة (بو طالب وبوطيبة، 2004).
3. ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية نظرياً وعلمياً، وعدم توفر البيئة الاجتماعية المناسبة لخلق تقنيات متقدمة بكفاءات عالية (عبد الله وإسراء، 2018)
4. ضعف الحوافز والتقدير الاجتماعي للعاملين أو المستخدمين في نشاطات البحث العلمي (خلف، 2007).

13.1.2. الاقتصاد المعرفي في فلسطين:

لا شك ان الحاجة للاستثمار في المعرفة وبناء اقتصاد معرفي في فلسطين تبدو أكبر وأكثر إلحاحًا، فمن جانب شحّ الإمكانيات وندرة الموارد، أو على الأقل صعوبة الوصول إليها بحكم الوضع الراهن والتحديات اللوجستية المتفاقمة التي تعيق التوسع في الإنتاج المادي، بالإضافة للقيود المفروضة من

جانب الاحتلال، التي تحول دون بناء اقتصاد حر، ومن جانب آخر امتلاك جيش من الكوادر البشرية المؤهلة والمتسلحة بالمعرفة والإبداع والذكاء، التي يمكن تسويق مخرجاتها لتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلالها، كل هذه العوامل تجعل من فلسطين أرضاً خصبة لنمو اقتصاد معرفي وازدهاره.(يحيى، 2019).

ولتكوين مجتمع معرفي معلوماتي فلسطيني يتطلب الانفتاح على عصر المعلوماتية وإشباع الجميع بالمعرفة واعتمادهم على المعلوماتية في مجالات الحياة كافة، وذلك للنهوض بالشعب الفلسطيني، وتحقيق تطلعاته، وبناء المدن الفلسطينية، فمن خلال الأدوات التكنولوجية الحديثة واستثمار رأس المال الفكري تتحقق رؤية إستراتيجية حول الاقتصاد المعرفي، ولقد كان للتطورات السريعة في مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة كالإنترنت أثرها العميق في الطريقة التي يتواصل بها الناس في بقاع الارض كافة، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد المعرفي المبني على إنتاج المعرفة وتبادلها كمنتج اقتصادي رئيسي، حيث أن المدن الفلسطينية التي تعتمد على اقتصاد المعرفة عرفت بـ "مدن المعرفة" التي تمتلك الوسائل المتطورة لإتاحة المعرفة لمواطنيها، إذ توفر شبكة واسعة من المكتبات والمرافق التعليمية والثقافية والاجتماعية العامة.(الأغا، 2015).

وحسب التقرير الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (2013)، والذي أشار إلى أن زيادة الإستثمار في الاقتصاد المعرفي والذي سيكون مطلبا مهما لمواجهة التحدي الذي سيواجه البلدان العربية يتطلب إلى إصلاحات في مختلف القطاعات ومنها:

1. قطاع التعليم إننا بحاجة إلى النظام التعليمي الأساسي بإعتباره ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد المعرفي، فلا بد من اعتماد وتبني نظام تعليمي محفز قائم على مناهج تعليمية تنمي المهارات الإبداعية لدى الطلبة، بحيث يكون هذا النظام منسجما مع عملية التحول الاقتصادي العالمي وله القدرة على إعادة صياغة مفاهيم التعليم لجعلها أكثر إبداعا وفعالية.

2. الاستثمار والتطوير والتوسع في عمليات البحث العلمي، فالبحث والإبتكار ضرورة ملحة للتحول الاقتصادي كونها تقود إلى تحولات اقتصادية إيجابية، خصوصا اذا ما تم تحويل الأفكار إلى قيم اقتصادية لتحقيق نمو مستدام مرتبط باحتياجات المجتمع والسوق.
3. التدريب العملي والتأهيل بإعتباره أحد المفاتيح الرئيسية لدخول عصر المعرفة وبناء القدرات، وذلك من خلال ربط كل من التعليم والتدريب المتواصل لبناء المعرفة بروابط تكاملية وتحديثها بصفة مستمرة.
4. اعتماد برامج تحفيزية ضمن الإطار المؤسسي والمناخ الاقتصادي لتوجيه السياسات والأستراتيجيات وتطوير عملية صنع القرارات المشجعة للإستثمار في المعرفة والتوسع.
5. تأسيس وتهيئة البنية التحتية الضرورية، وذلك من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ووضع السياسات اللازمة، لتشجيع التوسع في التجارة الإلكترونية وتنشيط المعاملات الإلكترونية في كافة المجالات.
6. تبني رؤية وإستراتيجية واضحة لعملية التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وتأسيس هيئة أو كيان يعني بتطبيق هذه الرؤية وتحقيق أهدافها وتقديم الدعم والمساندة للمستثمرين في القطاع المعرفي والتقني، وذلك من خلال توفير المعلومات والدراسات اللازمة، أيضا تسهيل الإجراءات ومعالجة العقبات التي قد تواجه المستثمرين، وتقديم الحلول التمويلية بالتعاون مع البنوك المحلية ومع الجهات الدولية المانحة.

وبناء على ذلك تعتقد الباحثة أن عملية التحول إلى الاقتصاد المعرفي بشكل شامل ليست بالبساطة، كما أنها ليست سلسلة من الإجراءات التي يمكن تطبيقها بسهولة، فهي عملية بحاجة إلى المبادرات والإجتهادات الفردية، والى عملية تحول جذري في بنية الاقتصاد، بالإضافة إلى تغييرا عميقا في السياسات والسلوكيات الاقتصادية السائدة.

2.2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة (Previous studies)

1.2.2. الدراسات العربية:

دراسة الكساسبة، فراس (2020). بعنوان "دور اقتصاد المعرفة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في القطاع المصرفي السعودي – دراسة حالة : مصارف سعودية مختارة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى اقتصاد المعرفة بأبعاده المختلفة، والمتمثلة بمؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي التي حددها صندوق النقد الدولي، وقد اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة صمّم استبانة تنسجم مع فرضيات وأهداف الدراسة، وزعت على عينة الدراسة بواقع 300 استبانة، وكان المعاد منها 270 استبانة، حيث تم تحليلها واختبارها باستخدام برنامجSPSS، ومن خلال التحليل؛ توصل الباحث إلى عدة نتائج، من أهمها: أن المصارف السعودية تقدم خدمات مصرفية إلكترونية متنوعة، وتقوم بتحديث هذه الخدمات بشكل مستمر لمواكبة التطور على المستوى الإقليمي والعالمي، ما يجعل الخدمات المقدمة أكثر دقة وسرعة وأقل تكلفة، وأنّ البيئة التشريعية والقانونية والسياسات المتبعة تشجع القطاع المصرفي السعودي والعملاء وتحفزهما لتنفيذ الخدمات المصرفية كافة بشكل الكتروني. وأوصت الدراسة بزيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع المصرفي السعودي، وإصدار تشريعات جديدة لتحفيز عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني لكافة الخدمات، وزيادة الإعفاءات الضريبية والجمركية على مستلزمات الخدمات المصرفية الالكترونية والتطبيقات الذكية كافة.

دراسة كريمة، سلطان. آمال، بوعفار،(2020) بعنوان: اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – حالةالجزائر وتونس.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى كلّ من مفهومي اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة، وأهم مؤشراتهما، وتسليط الضوء على واقع كلّ منهما في كل من الجزائر وتونس، وتوضيح دور تبني الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم الاعتماد على مؤشر (KAM) لسنة 2008 (Assesment KAM: Méthodologie Knowledge أو منهجية تقييم المعرفة (وهي أداة مرجعية عالمية لتقييم استعدادات بلد ما للسير نحو تطبيق اقتصاد المعرفة). ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية، تمت معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

لقد تبين من خلال هذه الدراسة وجود فجوة رقمية كبيرة بين دولتي الجزائر وتونس من جهة، وما يدور في العالم من جهة أخرى، وذلك من خلال احتلالهما للمراتب الاخيرة في ترتيب الدول بالنسبة لمختلف المؤشرات الخاصة باقتصاد المعرفة، وخاصة الجزائر التي تبين أنها في ذيل القائمة دائما، وحتى مع باقي الدول العربية، وبالتالي تبين أن وصول كل من الجزائر وتونس إلى الاقتصاديات القائمة على المعرفة لا يزال محدودًا للغاية، فالمشكلة لا تكمن في امتلاك تكنولوجيا متطورة فقط، وفي الوصول السهل والسريع للمعلومات من خلال الشبكة، بل إنّ المشكلة تكمن في كيفية توظيف تلك المعلومات والاستفادة منها إلى أقصى الحدود.

دراسة عبد الهادي، محمد (2019). بعنوان "اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية دراسة تحليلية ودروس مستفادة"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإسهامات الفكرية العربية في مجال اقتصاد المعرفة من أجل التعرف إلى خصائصها، وأبرز النماذج العربية، واكتشاف العوائق وسبل التغلب عليها، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقامت على استقراء وفحص النتاج الفكري العربي في المجال. وقد تم حصر 189 دراسة نشرت في الفترة من 1985 حتى 2017 على هيئة دراسات ومقالات دوريات (59%)، وأوراق مؤتمرات (21.6%)، وكتب ودراسات منفردة (14.7%)، ورسائل جامعية (4.7%)، ورغم أن الرصيد يتوزع على 17 دولة عربية إلا أن ثلاث دول استأثرت بمعظم النتاج، وهي مصر والجزائر والأردن. ورغم أهمية منظومة الإبداع والابتكار في بناء اقتصاد المعرفة؛ فقد تبيّن أن الإسهام في هذا القطاع محدود للغاية، كما تبين أن الاستثمار في البشر (رأس المال الفكري) هو المحور

الرئيس للولوج إلى اقتصاد المعرفة، وهو ما ينطبق على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضًا.

وقد أوصى الباحث بضرورة أن تسرع البلاد العربية في التوجه نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، إذ هو السبيل إلى التقدم والتطور.

دراسة بوجمعة، ليلى، أحمد (2018). بعنوان "معايير قياس وتقيم الاقتصاد المعرفي، ودورها في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية "

هدفت الدراسة إلى شرح متغير الاقتصاد المعرفي شرحاً كيفياً وكمياً من خلال عرض معايير قياسه وكيفية تطبيقه على بعض الدول العربية والإسلامية والأجنبية، مع الاشارة إلى صعوبة تحديد مقياس نموذجي وشامل لكل المعايير المحددة لاقتصاد المعرفة، وتمت الدراسة بمنهج وصفي تحليلي، وذلك من خلال تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسية، حيث تناول المحور الأول المفاهيم والخصائص، وتناول والمحور الثاني محددات قياس الاقتصاد المعرفي، والركائز الأربعة الرئيسية التي جاء بها البنك الدولي، أما المحور الثالث؛ فشمل قراءة في مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وفي المبحث الأخير تم استعراض نموذج منهجية الاقتصاد المعرفي الذي قدمه البنك الدولي.

ومن بين أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن التنمية الاقتصادية وبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية يعتبران من أكبر التحديات التي تحاول هذه الأخيرة تجاوزها، وهذا ما تم التحقق منه من خلال عرض تطور مؤشر المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمراتب المتقدمة التي احتلتها في الوسط العربي.

دراسة إبراهيم، ياسر بشير علي (2017). إدارة المعرفة وأثرها على الابتكار التسويقي : دراسة على القطاع المصرفي السوداني.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسات منظمات الأعمال الخدمية لعملية إدارة المعرفة وعلاقتها بالابتكار التسويقي، حيث كان المستهدف من الدراسة عينة من موظفي المصارف السودانية

بالخرطوم، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات من عينة عشوائية بسيطة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطبيق المعرفة والابتكار في الخدمة، إضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين المشاركة المعرفية والابتكار في البراهين المادية، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات، منها ضرورة زيادة الوعي بأهمية إدارة المعرفة لدى منظمات الأعمال، وتأكيد دورها في تطوير هذه المنظمات، وترسيخ ثقافة الابتكار خصوصاً في الجانب التسويقي باعتباره عنصراً مهماً لضمان نمو هذه المنظمات وديمومته واستمراريته.

دراسة الأغا (2015). بعنوان "واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي "

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي، ولتحقيق أهداف الدراسة؛ استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة جميعهم. حيث تم تطبيق الدراسة عليهم بطريقة المسح الشامل، واستخدم الباحث الاستبانة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي كانت عالية، حيث بلغ الوزن النسبي لها (82.60%).

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لواقع الثقافة الداعمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي والتخطيط للتحول للاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير الجنس.

وفي ضوء نتائج الدراسة؛ أوصى الباحث بما يلي:

1. زيادة مستوى الدعم القيادي للموظفين من خلال تفويض الصلاحيات المناسبة لهم في مجال العمل والأخذ بمبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات.

2. وضع مؤشرات واضحة لتعريف أعضاء هيئة التدريس بأساليب التأثير وخدمة المجتمع.

دراسة الحاج، عماد (2015). بعنوان "جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى رصد واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحليلها، والتعرف إلى أدبيات الاقتصاد القائم على المعرفة، وبيان أهميته بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني باعتباره البديل الممكن للتنمية الاقتصادية المستدامة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومنهج تحليل المضمون، والمنهج الاستنباطي لوصف وتفسير وتحليل البيانات الثانوية والإحصاءات والمؤشرات من مصادرها، والحصول على البيانات الأولية من خلال إجراء مقابلات مع ذوي العلاقة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعاً جاهزاً ومهيَّأً للتحول لاقتصاد المعرفة، وأن هذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ، وكذلك فإن هناك تطورًا في مجال العمل عن بعد، والربح من الإنترنت ساهم في تشغيل عدد لا بأس به من الخريجين.

وقدّمت الدراسة العديد من التوصيات، أبرزها: اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للتحول لاقتصاد المعرفة، مع الاستمرار في تطوير البنية التحتية لاقتصاد المعرفة والمتمثلة بشبكات الاتصالات التي تقوم عليها النشاطات الاقتصادية كافة كوسيلة لتحقيق التوسع والانتشار الجغرافي لمختلف القطاعات الصناعية والخدمية.

دراسة أبو الشامات، محمد (2012) . بعنوان "اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى اقتصاد المعرفة من حيث نشأته ومفهومه وخصائصه، ومن ثم تحديد إمكانية الدول العربية من التوجه نحوه لأنها الخيار الاقتصادي الأنسب للسير في ركب التقدم

العلمي والتنمية، ويعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحديد طبيعة اقتصاد المعرفة، ومفهومه، ومؤشراته، ومدى توجه البلدان العربية نحوه، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي لتوقع قدرة اقتصادات تلك البلدان على التحول نحوه بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

وتوصلت الدراسة إلى:

أ- إن اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد متطور عن الاقتصاد الذي يعتمد على المعلومات، حيث تشكل المعرفة حجر الأساس فيه والعنصر الأهم من عناصر الإنتاج.

ب-بدأت الدول المتقدمة بتوجيه الاقتصاد فيها نحو الاعتماد على المعرفة منذ أربعة عقود من الزمن، أما الدول النامية الصاعدة؛ فقد جاء توجهها إليه منذ ربع قرن، وذلك من خلال خطط إستراتيجية وطنية ذات أهداف زمنية محددة.

مقترحات الدراسة:

أ- وضع الخطط الإستراتيجية الوطنية والقومية ذات الأهداف الزمنية المحددة بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

ب- دعم البحث العلمي والباحثين في مجال التقنيات المعرفية، وزيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي، بحيث يشكل نسبة جيدة من الناتج القومي الإجمالي.

في دراسة الرهيمي (2011). بعنوان "الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية على صعيد الإنتاج المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة جداً، كما هدفت إلى تحديد التصورات التي يمكن أن تكون عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي للدول العربية التي تعتبر ذات اقتصادات لم تصل إلى مرحلة الكفاية في بناء المعرفة بعد، وأكدت الدراسة على أن المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هي المعلومات والمعرفة المطلوبة لابتكار المستحدثات، ولجعل

الإنتاج أكثر فاعلية، وأوضحت الدراسة أن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل أكثر من 5%، بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بمعدل أقل من 3% لنفس الفترة.

وأوصت الدراسة بمواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الإنسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.

دراسة الشمري، والحدراوي (2011). بعنوان: عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي: دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور عمليات إدارة المعرفة في رفع قيمة مؤشرات اقتصاد المعرفة على أرض الواقع، وبالمنهجية العلمية والتحليل الميداني في عدد من المؤسسات الرقمية، التي تعتمد منتجاتها على المعرفة والتطوير المستمر، وحسن إدارة المعرفة بما يساهم في رفع مؤشرات اقتصاد المعرفة، وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عمليات إدارة المعرفة ومؤشرات الاقتصاد المعرفي عن طريق الانطلاق من مشكلة أساسية مفادها (ما دور عمليات إدارة المعرفة في رفع مؤشرات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات الرقمية). وأظهرت الدراسة تزايد الاهتمام بعمليات إدارة المعرفة بسبب تزايد تعقيدات البيئة، وارتفاع حدة المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي، بحيث أصبحت الوسيلة اللازمة لبقاء المؤسسات الرقمية، واستمرارها، ونموها، وارتفاع مؤشرات اقتصاد المعرفة، وأظهرت أيضًا أن عملية توليد المعرفة جاءت بالمرتبة الأولى من حيث سلّم ترتيبها على مستوى عمليات إدارة المعرفة من حيث أهميتها في العينة المبحوثة.

2.2.2 الدراسات الأجنبية

دراسة سيرا وآخرون (2020). بعنوان: مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وتاثيرها على التنافس المستدام في دول الاتحاد الاوروبي.

Elena Širá, Roman Vavrek, IvanaKravˇcákováVozárová and RastislavKotuliˇc (2020). Knowledge Economy Indicators and Their Impact on the Sustainable Competitiveness of the EU Countries.

الفكرة الرئيسية للمقاهي أن التركيز المتزايد على عوامل الاقتصاد القائم على المعرفة يؤثر على نمو القدرة التنافسية للبلاد، م ما يساهم في استدامتها بشكل أفضل، وللتحقق من الفكرة، تم استخدام تقييم متعدد المعايير للبلدان بواسطة طريقةTOPSISونموذج الانحدار اللاحق، وتم فحص التطورات في دول الاتحاد الأوروبي على مدى فترة 11 عامًا في مؤشرات مختارة نموذجية لاقتصاديات المعرفة، في مجال القدرة التنافسية، وأخيرًا، تم فحص استدامة دول الاتحاد الأوروبي، وبناءً على نتائج هذه الأساليب، تم تحديد الدولة الرائدة – السويد – في مجال اقتصاد المعرفة والقدرة التنافسية والاستدامة.

وبناءً على هذه المقارنة، يمكن الادعاء بأن الاستدامة تم تحديدها في البلدان التي سعت منذ فترة طويلة إلى تحقيق قيم المؤشرات المطلوبة فقط. وهذه الدول كانت الدنمارك، وألمانيا، والنمسا، والسويد، إضافة إلى بلجيكا التي لم تصل بعد إلى القيمة المطلوبة البالغة 3٪، لكن قيم هذا المؤشر تتزايد سنويًا، وفي نفس الوقت كونها الأقرب إلى الحد المطلوب مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

دراسة بيهية كافوسوجلو (2016). بعنوان: الاقتصاد المعرفي في شمال قبرص.

BehiyeCavusoglu (2016). Knowledge Economy and North Cyprus.

الغرض الرئيسي من هذه الورقة هو الإشارة إلى المعرفة والاقتصاد القائم عليها، وخلق وعي الجمهور والحكومة حول الاقتصاد القائم على المعرفة في شمال قبرص، وبحثت الورقة أيضًا في أهمية رأس المال البشري، ورأس المال الفكري، والأصول غير الملموسة في عملية الإنتاج، وتؤكد

على أهمية نظم الإنتاج عالية الإنتاجية، القائمة على التكنولوجيا وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، وستكون الدراسة بمثابة إشارة إلى الاقتصادات الصغيرة الأخرى أيضًا.

وخلصت الورقة إلى أن متغيرات اقتصاد المعرفة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لشمال قبرص، وهذا التأثير الإيجابي مفيد للتقدم الاقتصادي للبلاد، ويعطي إشارات للتغيير من أجل أن يكون اقتصاد المعرفة، فإن شمال قبرص لديه بعض المشاكل المهمة التي تشكل عوائق أمام كونه اقتصادًا معرفيًا، مثل: قلة الوعي بالمعلومات والمعرفة، وعدم كفاية عدد الموظفين المهنيين في إدارة المعرفة ووجود العزلة.

دراسة زهو (2015). بعنوان: التطور البشري في ضوء الاقتصاد المعرفي في العراق
Human development in Iraq in light of the knowledge economy

تناول البحث معرفة واقع التنمية البشرية في العراق في ظل اقتصاد المعرفة، وذلك بالاعتماد على تحليل بعض المؤشرات ذات الصلة بالموضوع، ومقارنتها مع مثيلاتها لبعض البلدان العربية التي قطعت شوطا في مجال التنمية البشرية، وينطلق البحث من فرضية مفادها بأن الاقتصاد المعرفي المتمثل بالدرجة الأساس بالاختراعات والابتكارات وتكنولوجيا المعلومات؛ لم يوظف في تفعيل التنمية البشرية في العراق كما ينبغي، كما يهدف البحث إلى بيان أهمية توظيف اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تنمية الموارد البشرية، باعتبارها توجهًا جديدًا على مستوى الاقتصاد العالمي، وفي مقدمة ذلك الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر، ورفع مستوى المعيشة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تبادلية بين توافر الاقتصاد المبني على المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، وكذلك وجدت أن العراق لم يرتق إلى مستوى البلدان العربية في مجال التنمية البشرية، وذلك بسبب عدم استفادة العراق من تطبيق الاقتصاد المعرفي في التنمية البشرية، وكذلك فإن العراق لم يتطور خلال الفترة 1991–2012 في مجال الاقتصاد المعرفي.

دراسة هولتين (2013). بعنوان: تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار المبني على المعرفة.

Hulten (2013). Stimulating Economic Growth through Knowledge – .Based Investment

وقد هدفت الدراسة إلى بيان أهمية رأس المال القائم على المعرفة، وأهمية توسيع مفهوم الابتكار والبحث العلمي والتطوير، وأكدت الدراسات الحديثة أن الاقتصاد المبني على المعرفة مصدر مهم للنمو الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بضرورة التكيف مع التغيير، سواء للقطاع الخاص أو العام في مجالات السياسات الحكومية على التعليم، والبنية التحتية وخاصة للتكنولوجيا، والإصلاح الهيكلي، من أجل تحقيق النمو، وطالبت الدراسة بإشراك القطاع الخاص للاستثمار في رأس المال القائم على المعرفة، كأمر ضروري وجزء من عملية النمو.

دراسة هاناس كادر (2008). بعنوان: ثورة الاقتصاد المعرفي.

Hanas A. Cader (2008). The Evolution of the Knowledge Economy.

تعيد هذه الورقة النظر في تعريف اقتصاد المعرفة (Beck, 1992) وتتحقق من التغيرات في الصناعات القائمة على المعرفة بين عامي 1991 و 2001. وباستخدام مقياس التفكير العام لتطوير التعليم (6–1) (GEDR)؛ تم تصنيف الصناعات غير الزراعية على أنها الصناعات القائمة على المعرفة العليا (مستوى GEDR ≥ 5)، وتم تحليل بيانات العمالة المهنية، وتقديرات الأجور الخاصة بالصناعة الوطنية الأمريكية لعام 2001 لتحديد الصناعات القائمة على المعرفة، ومقارنتها بالصناعات القائمة على المعرفة التي تم تحديدها في عام 1991. وكان هناك 41 صناعة قائمة على المعرفة في عام 1991، وفي عام 2001، زادت الصناعات القائمة على المعرفة بنسبة 50٪ إلى 64 بين عامي 1991 و 2001، وظلت 27 من الصناعات الأصلية مصنفة كصناعات قائمة على

المعرفة، وأصبحت سبع صناعات غير قائمة على المعرفة. وفي عام 2001، ظهرت 37 صناعة جديدة كصناعات قائمة على المعرفة نتيجة لزيادة نسبة معرفتها، وعلاوة على ذلك؛ فقد تغير تكوين نسبة المعرفة للصناعات المصنفة على أنها قائمة على المعرفة بشكل كبير خلال تلك الفترة.

3.2.2. التعقيب على الدراسات العربية والأجنبية السابقة:

من خلال استعراض الدراسات العربية والأجنبية تم التطرق لبعض الجوانب التي تختلف أو تتشابه فيها الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، أبرزها:

1. من حيث الهدف: ركّزت بعض الدراسات التي تناولت متغير الاقتصاد المعرفي على التعرف إلى واقعه كدراسة الأغا (2015) في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وأبعاده المختلفة كدراسة الكساسبة (2020)، وواقعه ومفهومه كدراسة كريمة وآمال (2020)، ونشأته ومفهومه وخصائصه كدراسة (أبو الشامات) (2012)، وتحليل الإسهامات الفكرية العربية في مجاله كدراسة عبد الهادي (2019)، وتعريفه كدراسة هاناس (2008)، وشرحه كمياً وكيفياً كدراسة بوجمعة وليلى وأحمد (2018)، وبعض الدراسات السابقة تناولت جزءًا من متغير الاقتصاد المعرفي مثل إدارة المعرفة في دراسة إبراهيم وبشير (2017)، وكذلك الإنتاج المعرفي كدراسة الهيمي (2011)، وعمليات إدارة المعرفة كدراسة الشمري (2011)، أما بالنسبة لمتغير قطاع الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات كجزء آخر مقتطف من متغير الاقتصاد المعرفي في دراسة الحاج (2015)، وعوامل الاقتصاد القائم على المعرفة كدراسة سير (2020)، وأهمية رأس المال القائم على المعرفة كدراسة هولتين (2013)، هناك أيضاً متغير مختلف، وهو متغير التنمية البشرية في ظل الاقتصاد المعرفي كدراسة زهو (2015).

2. من حيث الموضوع: اختلفت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة من حيث الموضوع، وبالأخص بحث واقع الاقتصاد المعرفي كمتغير تابع ومكوناته كمتغير مستقل.
3. من حيث مجتمع الدراسة: اختلفت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في استهداف مجتمع الدراسة، فقد استهدفت الدراسة الحالية الشركات العائلية في محافظة الخليل.
4. من حيث أداة الدراسة: تشابهت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات باستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات باستثناء دراسة الحاج (2015) التي استخدمت المقابلات كأداة للدراسة، ودراسة سير (2020) التي استخدمت تقييمًا متعدد المعايير للبلدان.
5. من حيث الاستفادة: استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري لدراستها، وتطبيق منهجية الدراسة وصياغة أهداف الدراسة وأسئلتها، كذلك تحديد أداة الدراسة وإثراء مجالاتها وبنودها، بالإضافة الى اتباع الخطوات الفنية المتبعة في بعض الدراسات، والإستعانة بها، والإفادة من النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة في تفسير النتائج التي سوف يتم التوصل اليها في الدراسة الحالية.
6. تميزت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة بما يلي:

تأتي الدراسة الحالية في محاولة للتعرف إلى واقع الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية، وهي الدراسة التي لم يتم التطرق إليها في الكثير من الدراسات السابقة، كذلك فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على واقع الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في محافظة تعرف بأنها امتازت عن غيرها من المحافظات الفلسطينية من الناحيتين: الصناعية والتجارية، وهي محافظة الخليل.

الفصل الثالث

المنهجية وطريقة الدراسة

1.3 المقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع ممارسة الاقتصاد في الشركات العائلية في دولة فلسطين، لذا يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة، ومنهج الدراسة المستخدمة، ومجتمع الدراسة وعينتها ونموذج الدراسة، والوصف الإحصائي لأفراد العينة، ويتضمن هذا الفصل أداة الدراسة المستخدمة وطرق اعدادها، وصدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

2.3 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة الدراسة (بنات، بسام، 2016). واعتمدت الباحثة في تحقيق ذلك:

1. أسلوب المسح من المصادر الثانوية: من خلال الاطلاع ودراسة ما أتيح من الأدبيات، والمراجع والدوريات المختلفة، التي تطرقت لموضوعات دراستها الحالية، وذلك لإثراء الإطار النظري للدراسة، وما يمهد لتكوين صورة واضحة عنها.
2. أسلوب المسح الأولي للبيانات: يتم مسح مجتمع الدراسة لتحديد من سيتعامل مع استبانة الدراسة (عينة ملائمة) والتي يتم التوقف على نتائجها استكمالاً للدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة وعينته

تكون مجتمع الدراسة من مجموع الشركات العائلية في محافظة الخليل البالغ عددها (2117) شركة عائلية، وذلك بناءً على بيانات الغرف التجارية لمحافظة الخليل لعام 2019 – 2020 (الغرفة التجارية لجنوب الخليل، والغرفة التجارية لشمال الخليل، والغرفة التجارية لمدينة الخليل)، حيث اختيرت عينة عشوائية طبقية بسيطة تكونت من (100) من الشركات العائلية في محافظة الخليل، وقد وزعت الاستبانة على 100 شركة عائلية تم استرجاع (80) منها أي بنسة استرداد بلغت 80%.

جدول (1): المتغيرات الديمغرافية للعينة

المتغيرات		Frequency العدد	Percent النسبة %
القطاع الذي تعمل به الشركة	صناعي	17	21.3
	تجاري	31	38.8
	زراعي	3	3.8
	سياحي	9	11.3
	خدماتي	6	7.5
	مقاولات	9	11.3
	حرفي	4	5.0
	غير ذلك	1	1.3
عمر الشركة	5سنوات فأقل	11	13.8
	10-6سنوات	12	15.0

المتغيرات		Frequency العدد	Percent النسبة %
	15-11سنة	31	38.8
	أكثرمن 15 سنة	26	32.5
رأسمال الشركة	اقلمن 100 ألف دولار	16	20.0
	250 – 100ألف دولار	17	21.3
	500 -251ألف دولار	26	32.5
	أكثر من 500 ألف دولار	21	26.3
عدد العاملين في الشركة	1 - 10	28	35.0
	11 - 30	30	37.5
	31 – 60	12	15.0
	61فأكثر	10	12.5
الشكل القانوني للشركة	شركة تضامن (اشخاص)	38	47.5
	شركة مساهمة خاصة	29	36.2
	شركة مساهمة محدودة	13	16.2
	المجموع	80	100.0

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن ما نسبته 38.8% من الشركات المبحوثة كانت ذات قطاع تجاري و21.3% منها كانت صناعية، وأن ما يقارب الـ 71.3% لها أكثر من 11 سنة على تأسيسها، وأن 26.3% منها تتمتع برأس مال أكثر من نصف مليون دولار أمريكي، وأن 72.5% منها يضم من 1 الى 30 عاملا وأنه 38.8% فقط شركات فردية.

4.3 نموذج الدراسة

جدول (2): متغيرات الدراسة

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة
واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي	ثقافة الاقتصاد المعرفي الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي استخدام تكنلوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي

5.3 أدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة؛ لجأت الباحثة إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات وهي:

1. المصادر الثانوية: حيث استخدمت الباحثة العديد من الكتب والدوريات والمقالات والتقارير والمراجع العربية والأجنبية، ومواقع الانترنت المختلفة، لتشكيل الإطار النظري بما يتناسب مع موضوع الدراسة، وكان هدف الباحثة من ذلك التعرف إلى الأسس والطرق العلمية في كتابة الدراسة، ولأخذ تصور عن آخر المستجدات التي طرأت في موضوعات الدراسة الحالية.
2. المصادر الأولية: استخدمت الباحثة أداة الدراسة كأداة رئيسة في جمع البيانات الأولية (ملحق رقم 3)، وتضمنت الاستبانة قسمين رئيسيين:

القسم الأول: الخصائص الديموغرافية ويتكون من (عدد العاملين، ورأس مال الشركة، وقطاع العمل، وعمر الشركة، والشكل القانوني للشركة).

القسم الثاني: ويتكون من محاور الدراسة الرئيسية، وهي:

أولا: الاقتصاد المعرفي الذي يعكس واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي، ويتكون من خمسة محاور يضم كل محور خمس فقرات، وهذه المحاور:

1. محور ثقافة الاقتصاد المعرفي.
2. محور الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي.
3. محور التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي.
4. محور البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي.
5. محور استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي.

وقد تم بناء الاستبانة باتباع الخطوات التالية:

بعد اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، والاستنارة بما تم إجراؤه في مثل هذه الدراسات، ومن الدراسات التي تم الرجوع إليها، واقتباس بعض فقرات الاستبانة منها دراسة (عايش، 2017)، ودراسة (الأغا، 2015)، ودراسة (أبو وطفة، 2014)، ودراسة (الطحلاوي، 2011)، والعمل على تعديلها بما يتوافق مع الدراسة الحالية، وبناءً على توجيهات المشرف الأكاديمي المستمرة؛ قامت الباحثة ببناء الاستبانة وفق الخطوات التالية:

1. تحديد المحاور الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
2. صياغة فقرات كل محور.
3. إعداد الاستبانة التي شملت (25) فقرة في صورتها الأولية.
4. عرض الاستبانة على المشرف لاعتماد ما يراه مناسباً، وتعديل ما يراه غير مناسب.
5. تعديل الاستبانة بناءً على توجيهات المشرف.
6. عرض الاستبانة على مجموعة من المحكّمين.
7. إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون.

6.3 صدق أداة الدراسة Validity

1.6.3. صدق المحتوى (المحكمين):

ويعني صدق الأداة بمقدرة أداة الدراسة قياس ما صممت لقياسه (بنات، بسام، 2016). وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة بالصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين): حيث قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية (ملحق رقم 2) على مجموعة من المحكمين تألفت من 3 من أساتذة الجامعات (ملحق رقم 1) محكم, واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون؛ قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف

أو إضافة البعض الآخر منها في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك أخرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2.6.3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي هنا هو مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي لـ بيرسون (Pearson) باستخدام اختبار (Correlate–Bivariate or Crosstabs) بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد كانت النتائج إيجابية بشكل عام، حيث دلت النتائج على أن هناك اتساقًا داخليًا للفقرات، وذلك كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول (3): معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

الرقم	الفقرات	**معامل ارتباط بيرسون** Pearson Correlation	**الدلالة الإحصائية** Sig. (2–tailed)
1	تدرك الشركة أن الاقتصاد المعرفي له دور مهم في تطوير إدارة الشركة.	0.321	0.004
2	يطبق مفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال العمل الإلكتروني.	0.431	0.000
3	تتبنى الشركة حقيقة أن قطاع المعرفة والمعلومات هو أحد قطاعات الاقتصاد الحيوي.	0.395	0.000
4	الثقافة السائدة في الشركة تسهل تطبيق وممارسة الاقتصاد المعرفي.	0.443	0.000
5	توفر الشركة الدعم الفني لموظفيها في مجال العمل الإلكتروني.	0.528	0.000
6	تقدر إدارة الشركة أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري كأساس للعمل وفق الاقتصاد المعرفي.	0.411	0.000
7	توفر الشركة برامج تدريبية مستمرة للعاملين للاستثمار في التقنيات الحديثة والمتطورة.	0.586	0.000
8	تحث إدارة الشركة موظفيها على إنتاج، وتطوير، ونشر المعرفة	0.502	0.000

الرقم	الفقرات	**معامل ارتباط بيرسون** Pearson Correlation	**الدلالة الإحصائية** Sig. (2-tailed)
	بالوسائل التقنية الحديثة.		
9	تخطط الشركة للتوسع في تطوير واستخدام التقنيات الحديثة في العمل.	0.526	0.000
10	تسعى الشركة للاستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري.	0.549	0.000
11	تسهم الشركة في وضع خطط محددة زمنيًا لتطويرها تكنولوجيا.	0.569	0.000
12	تقوم الشركة بمراجعة مستمرة لمخرجاتها العملية بما يتواءم مع احتياجات الاقتصاد المعرفي.	0.344	0.002
13	تمتلك الشركة موقعًا على الشبكة العالمية للمعلومات.	0.364	0.001
14	تمتلك الشركة بنية تحتية للأعمال الإلكترونية من حواسيب وشبكات وقواعد بيانات وتطبيقات برمجيات، وتوظفها لتأدية الأعمال وتوفير الخدمات.	0.396	0.000
15	توفر الشركة المناخ المناسب لاستثمار ومشاركة المعرفة والإفادة منها.	0.557	0.000
16	توفر الشركة برامج لتزويد موظفيها بالمهارات المتعلقة بجدوى إنتاج المعرفة.	0.521	0.000
17	تساعد حداثة التقنيات المستخدمة على تطوير منتجات جديدة تعزز استخدام المعرفة.	0.532	0.000
18	تسهل شبكات التواصل سرعة الوصول الى المعلومات.	0.324	0.003
19	يسهل الموقع الالكتروني والصفحات التفاعلية زيادة الثقة، وتحسين الخدمة المقدمة.	0.229	0.041
20	تسهم تكنولوجيا المعلومات في تكوين المناخ التنظيمي الملائم لزيادة الإبداع لدى العاملين.	0.261	0.019

جدول (2) يبين معاملات الارتباط لبيرسون (Pearson) بين فقرات الدراسة، والمعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة كلها في قياس ما وضعت لقياسه، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.229-0.586).

3.6.3. ثبات أداة الدراسة:

ثبات أداة الدراسة يعني دقة القياس، والقياس الثابت لمتغير ما يعني قياس ذلك المتغير بدقة، أي بدون أخطاء، وتكون الأداة ثابتة عندما تكون النتائج التي نحصل عليها متقاربة إذا كررنا تطبيقها أكثر من مرة في ظروف متماثلة (بنات، بسام، 2016).

وتم احتساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) للاستبانة ككل، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول (4) نتائج معامل كرونباخ الفا لثبات أداة الدراسة

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha كرونباخ ألفا	N of Items عدد الفقرات	
0.924	20	الاستبانة كاملة

يتبين من خلال المعطيات السابقة أن فقرات الاستبانة (20 فقرة) مجتمعة تتمتع بدرجة عالية من الثبات حيث بلغت قيمة ألفا (0.924).

4.6.3. إجراءات الدراسة (خطوات تنفيذها):

1. تحديد موضوع الدراسة والمتمثل في التعرف على واقع الاقتصاد المعرفي في فلسطين؟
2. بعد التأكد من صدق أداة الدراسة؛ قامت الباحثة بطباعة وتوزيع (100) استبانة على مجموعة من الشركات العاملة في محافظة الخليل .
3. قام اصحاب هذه الشركات المستهدفين بتعبئة الاستبانة بما هو مطلوب منهم، وبعد ذلك قامت الباحثة بجمعها منهم، وقد بلغت الاستبيانات المسترجعة (80) استبانة بنسبة استرداد 80.0%.

4. قامت الباحثة بتسليم الاستبانات إلى المحلل الإحصائي، الذي قام بدوره بإدخالها إلى جهاز الحاسوب لتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for Social Science SPSS v.20).

5.6.3. المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، قامت الباحثة بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد تم إدخالها، وذلك بإعطائها أرقاماً معينة، حيث أعطي كل مستوى من مستويات درجة الموافقة درجة معينة، فأعطيت موافق بدرجة كبيرة جدًا (5) درجات، موافق بدرجة كبيرة (4) درجات، متوسط (3) درجات، ضعيف (2) درجتان، ضعيف جدًا (1) درجة واحدة، بحيث كلما زادت الدرجة زاد مدى استخدام الاقتصاد المعرفي وأهميته.

وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation)، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS نسخة 20.

6.6.3. تصحيح المقياس:

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Fifth Likert Scale) وهو أسلوب لقياس السلوكيات، ويستعمل في الاستبيانات، وبخاصة في مجال الإحصاء، ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على مدى استخدام الاقتصاد المعرفي وأهميته، وكذلك التنمية الاقتصادية المستدامة بناء على المتوسطات الحسابية:

جدول(5): مفاتيح التصحيح

المتوسط الحسابي	الدرجة
2.61-1.81	منخفض جدا
3.41-2.61	منخفض
4.22-3.42	متوسط
5.03-4.23	مرتفع
6.00-5.04	مرتفع جدا

جدول(6): تصحيح مفاتيح التصحيح

المتوسط الحسابي	الدرجة
2.33 – 1.00	منخفضة
3.67 – 2.34	متوسطة
5.00 – 3.68	مرتفعة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 المقدمة

من خلال هذا الفصل سيُطرح التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، وستتمّ من خلاله الإجابة عن أسئلة الدراسة.

2.4 الاجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة

الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي: ما واقع الاقتصاد المعرفي في فلسطين؟

يتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الاقتصاد المعرفي في الواقع الفلسطيني؟

2. ما واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي (ثقافة الاقتصاد المعرفي، والكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي، والتخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي، والبنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي، واستخدام تكنلوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي) في الشركات العائلية في فلسطين؟

1.2.4. ما مفهوم الاقتصاد المعرفي في الواقع الفلسطيني؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج الدرجة الكلية للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة بثقافة الشركات العاملة حول الاقتصاد المعرفي كما في الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول مفهوم الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل.

فقرات ثقافة الاقتصاد المعرفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	t	95% CI (Confidence Interval)	مستوى الدلالة P-value
تدرك الشركة أن الاقتصاد المعرفي له دور مهم في تطوير إدارة الشركة.	4.21	1.087	**مرتفعة**	34.65	3.97-4.45	0.000*
يطبق مفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال العمل الإلكتروني.	3.97	0.993	مرتفعة	35.79	3.75-4.19	0.000
تتبنى الشركة حقيقة أن قطاع المعرفة والمعلومات هو أحد قطاعات الاقتصاد المعرفي.	4.26	0.724	مرتفعة	52.61	4.10-4.42	0.000
الثقافة السائدة في الشركة تسهل تطبيق وممارسة الاقتصاد المعرفي.	4.03	0.848	مرتفعة	42.55	3.84-4.22	0.000
الدرجة الكلية: ثقافة الاقتصاد المعرفي.	**4.12**	**0.678**	**مرتفعة**	**54.33**	**3.97-4.27**	**0.000***

المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.12) والانحراف المعياري (0.678) ومستوى دلالة احصائية عال (p-value 0.000). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة حول تبنيها لحقيقة أن قطاع المعرفة والمعلومات هو أحد قطاعات الاقتصاد المعرفي كان مرتفعًا وأعلى درجة (4.26).

2.2.4. ما واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي (ثقافة الاقتصاد المعرفي، والكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي، والتخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي، والبنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي، واستخدام تكنلوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي) في الشركات العائلية في فلسطين؟

وللإجابة عن السؤال السابق تم استخراج الدرجة الكلية للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة بشكل عام، وفي كل محور من محاور الدراسة والمتمثلة بواقع الاقتصاد المعرفي وواقع البنية الاقتصادية المستدامة لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل (جدول رقم (8))،

جدول رقم (8): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل.

محاور الاستبانة حول الاقتصاد المعرفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	t	95% CI (Confidence Interval)	مستوى الدلالة P-value
المحور الاول:ثقافة الاقتصاد المعرفي.	4.12	0.678	مرتفعة	54.33	3.97-4.27	0.000*
المحورالثاني: الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي.	3.90	0.792	مرتفعة	44.07	3.82-4.07	0.000
المحورالثالث: التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي.	3.96	0.733	مرتفعة	48.37	3.80-4.12	0.000
المحورالرابع: البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي.	3.60	0.929	متوسطة	34.62	3.80-3.39	0.000
المحورالخامس: استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي.	3.96	0.697	مرتفعة	50.84	3.80-4.11	0.000
الدرجة الكلية للقسم الاول: واقع الاقتصاد المعرفي.	**3.91**	**0.639**	**مرتفعة**	**54.71**	**4.05-3.76**	**0.000**

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن درجة استجابة العينة حول واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل، كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.91) والانحراف المعياري (0.693) ومستوى دلالة احصائية عال (p-value 0.000). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة لواقع الاقتصاد المعرفي بكافة محاوره كان مرتفعًا، باستثناء محور البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي (3.60).

3.2.4. مدى تحقيق مكونات الاقتصاد المعرفي:

وحول مكونات الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة، فإن الجداول التالية توضح هذه المكونات ومستوى الإجابة عنها:

1.3.2.4. الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي:

جدول رقم (9): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول توفر الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل.

فقرات الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	t	95% CI (Confidence Interval)	مستوى الدلالة P-value
توفر الشركة الدعم الفني لموظفيها في مجال العمل الالكتروني.	3.88	0.954	**مرتفعة**	36.42	3.67-4.09	0.000*
تقدر إدارة الشركة أهمية الاستثمار في الموارد البشرية، وبناء رأس المال الفكري كأساس للعمل وفق الاقتصاد المعرفي.	4.01	0.906	مرتفعة	39.56	3.81-4.21	0.000
توفر الشركة برامج تدريبية مستمرة للعاملين للاستثمار في التقنيات الحديثة والمتطورة.	3.76	1.127	مرتفعة	29.83	3.51-4.01	0.000
تحث إدارة الشركة موظفيها على إنتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة.	3.95	1.029	مرتفعة	34.30	3.72-4.17	0.000
الدرجة الكلية:الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي.	**3.90**	**0.792**	**مرتفعة**	**44.07**	**3.72-4.07**	**0.000**

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن درجة استجابة العينة حول الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.90) والانحراف المعياري (0.792) ومستوى دلالة إحصائية عال (p–value 0.000). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة لتوفير هذه الكفايات كان مرتفعًا، وأن أهمها كان:" تقدر إدارة الشركة أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري كأساس للعمل وفق الاقتصاد المعرفي" بمتوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.906).

2.3.2.4. التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي:

جدول رقم (10): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول توفر التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل.

فقرات التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	t	95% CI (Confidence Interval)	مستوى الدلالة P–value
توفر الشركة الدعم الفني لموظفيها في مجال العمل الإلكتروني.	4.16	0.833	**مرتفعة**	44.66	3.97–4.34	0.000*
تقدر إدارة الشركة أهمية الاستثمار في الموارد البشرية، وبناء رأس المال الفكري كأساس للعمل وفق الاقتصاد المعرفي.	3.96	0.892	مرتفعة	39.72	3.76–4.16	0.000
توفر الشركة برامج تدريبية مستمرة للعاملين للاستثمار في التقنيات الحديثة والمتطورة.	3.80	1.083	مرتفعة	31.35	3.55–4.04	0.000
تحث إدارة الشركة موظفيها على إنتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة.	3.95	1.066	مرتفعة	33.13	3.71–4.18	0.000
الدرجة الكلية: التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي.	**3.96**	**0.733**	**مرتفعة**	**48.37**	**3.80–4.12**	**0.000**

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن درجة استجابة العينة حول التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.96) والانحراف المعياري (0.733) ومستوى دلالة إحصائية عال (p–

0.000 value). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة لتوفير التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي كان مرتفعًا، وأن أهمها كان:" توفر الشركة الدعم الفني لموظفيها في مجال العمل الالكتروني " بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.833).

3.3.2.4. البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي:

جدول رقم (11): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول توفر البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل.

فقرات البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	t	95% CI (Confidence Interval)	مستوى الدلالة P-value
تمتلك الشركة موقعًا على الشبكة العالمية للمعلومات.	3.53	1.272	**متوسطة**	24.86	3.25-3.82	0.000*
تمتلك الشركة بنية تحتية للأعمال الالكترونية من حواسيب وشبكات وقواعد بيانات وتطبيقات برمجيات توظفها لتأدية الأعمال وتوفر الخدمات.	3.67	1.099	متوسطة	29.88	3.43-3.91	0.000
توفر الشركة المناخ المناسب لاستثمار ومشاركة المعرفة، والاستفادة منها.	3.60	1.074	متوسطة	29.96	3.36-3.83	0.000
توفر الشركة برامج لتزويد موظفيها بالمهارات المتعلقة بجدوى إنتاج المعرفة.	3.58	1.155	متوسطة	27.78	3.33-3.84	0.000
الدرجة الكلية:البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي.	**3.60**	**0.929**	**متوسطة**	**34.62**	**3.39-3.80**	**0.000**

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن درجة استجابة العينة حول البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.60) والانحراف المعياري (0.929) ومستوى دلالة إحصائية عال (p-value 0.000). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة لتوفير البنية التحتية للاقتصاد المعرفي كان متوسطًا، وكان أعلاه:" تمتلك الشركة ببنية تحتية للأعمال الالكترونية من حواسيب، وشبكات،

وقواعد، بيانات، وتطبيقات برمجيات، توظفها لتأدية الأعمال، وتوفير الخدمات " بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (1.099).

4.3.2.4. استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي:

جدول رقم (12): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل.

فقرات استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	t	95% CI (Confidence Interval)	مستوى الدلالة P-value
تساعد حداثة التقنيات المستخدمة على تطوير منتجات جديدة تعزز استخدام المعرفة.	3.83	0.947	**مرتفعة**	36.23	3.62-4.04	0.000*
تسهل شبكات التواصل سرعة الوصول إلى المعلومات.	4.08	0.782	مرتفعة	46.71	3.91-4.26	0.000
يسهل الموقع الإلكتروني والصفحات التفاعلية في زيادة الثقة وتحسين الخدمة المقدمة.	4.03	0.973	مرتفعة	37.09	3.82-4.25	0.000
تسهم تكنولوجيا المعلومات في تكوين المناخ التنظيمي الملائم لزيادة الإبداع لدى العاملين.	3.88	0.980	مرتفعة	35.45	3.66-4.10	0.000
الدرجة الكلية:استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي	**3.96**	**0.697**	**مرتفعة**	**50.84**	**3.80-4.11**	**0.000**

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن درجة استجابة العينة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.96) والانحراف المعياري (0.697) ومستوى دلالة إحصائية عال (0.000 p-value). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة لتوفير استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي كان مرتفعًا، وكان أعلاه: "تسهل شبكات التواصل سرعة الوصول الى المعلومات " بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.782).

3.4. ملخص نتائج الدراسة

1. توصلت الدراسة إلى أن درجة استجابة العينة حول مفهوم الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل، كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.12) والانحراف المعياري (0.678) ومستوى دلالة إحصائية عالية (p-value 0.000). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة حول تبنيها لحقيقة أن قطاع المعرفة والمعلومات هو أحد قطاعات الاقتصاد المعرفي كانت مرتفعة وأعلى درجة (4.26).
2. أن درجة استجابة العينة حول واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.91) والانحراف المعياري (0.693) ومستوى دلالة إحصائية عال (p-value 0.000). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة لواقع الاقتصاد المعرفي بكافة محاوره كانت مرتفعة، باستثناء محور البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي (3.60).
3. إن درجة استجابة العينة حول الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.90) والانحراف المعياري (0.792) ومستوى دلالة إحصائية عال (p-value 0.000). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة لتوفير هذه الكفايات كان مرتفعًا، وأن أهمها كان:" تقدر إدارة الشركة أهمية الاستثمار في الموارد البشرية، وبناء رأس المال الفكري كأساس للعمل وفق الاقتصاد المعرفي" بمتوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.906).
4. إن درجة استجابة العينة حول التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.96) والانحراف المعياري (0.733) ومستوى دلالة إحصائية عال (p-value 0.000). وأن مستوى

استجابة الشركات المبحوثة لتوفير التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي كانت مرتفعة، وأن أهمها كان:" توفر الشركة الدعم الفني لموظفيها في مجال العمل الالكتروني " بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.833).

5. إن درجة استجابة العينة حول البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.60) والانحراف المعياري (0.929) ومستوى دلالة إحصائية عال (p-value 0.000). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة لتوفير البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي كانت متوسطة، وكان أعلاها:"تمتلك الشركة بنية تحتية للأعمال الالكترونية من حواسيب، وشبكات، وقواعد بيانات، وتطبيقات برمجيات، توظفها لتأدية الأعمال، وتوفير الخدمات " بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (1.099).

6. إن درجة استجابة العينة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.96) والانحراف المعياري (0.697) ومستوى دلالة إحصائية عال (p-value 0.000). وأن مستوى استجابة الشركات المبحوثة لتوفير استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي كانت مرتفعة، وكان أعلاها:" تسهل شبكات التواصل سرعة الوصول إلى المعلومات " بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.782).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، ومقارنتها بالدراسات التي أجريت في هذا السياق، حيث أن دراستنا الحالية سعت إلى معرفة واقع توفر الاقتصاد المعرفي لدى الشركات العاملة في محافظة الخليل ومداه.

1.5 مناقشة النتائج

مناقشة نتائج السؤال الرئيسي: ما واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي (ثقافة الاقتصاد المعرفي، والكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي، والتخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي، والبنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي، واستخدام تكنلوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي) في الشركات العائلية في فلسطين؟

حيث أظهرت الدراسة تزايد اهتمام الشركات العاملة في محافظة الخليل بالمعرفة الاقتصادية في إدارة هذه الشركات، وذلك بسبب ارتفاع حدة المنافسة على الصعيدين: المحلي والدولي، بحيث أصبحت الوسيلة اللازمة لبقاء المؤسسات الرقمية، واستمرارها، ونموها، وارتفاع مؤشرات اقتصاد المعرفة، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع نتائج دراسة الأغا، 2015 حيث كانت استجابات المبحوثين فيها نحو

التحول إلى الاقتصاد المعرفي عالية، وهذا يتفق مع ما تم بيانه من خلال دراسة زهو،2015 التي وجدت أن العراق لم يرتق إلى مستوى البلدان العربية في مجال التنمية البشرية، وذلك بسبب عدم استفادته من تطبيق الاقتصاد المعرفي في التنمية البشرية، وكذلك فإن العراق لم يتطور خلال الفترة 1991-2012 في مجال الاقتصاد المعرفي، وهذا مالم يتوافق مع دراستنا الحالية، التي وجدت مستويات مقومات الاقتصاد المعرفي كانت مرتفعة لدى المؤسسات المبحوثة في هذه الدراسة وهذا يعني توجه المؤسسات الاقتصادية في فلسطين نحو الاقتصاد المعرفي، وكذلك جاءت متعارضة مع دراسة كريمة، سلطان. آمال، بوعفار(2020) التي أشارت نتائجها إلى أن الجزائر وتونس قد تخلفتا كثيرًا في المجال الرقمي، فعلى الرغم مما تبذلانه من مجهودات في هذا المجال؛ إلا أن ذلك لم يسمح لهما بالرقي نحو اقتصاد المعرفة.

مناقشة النتائج المتعلقة بمدى تحقيق مكونات الاقتصاد المعرفي:

وأظهرت دراستنا أن مؤشر التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي، ومؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات جاء بالمرتبة الأولى من حيث سلّم ترتيبه على مستوى مؤشرات اقتصاد المعرفة من حيث أهميته في العينة المبحوثة، وذلك بمتوسط حسابي (3.96)، يليهما مؤشر الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي بمتوسط حسابي (3.90)، ثم في المرتبة الأخيرة مؤشر البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي بمتوسط حسابي (3.60)، وهذه النتائج تتفق مع ما جاءت به دراسة الشمري والجدراوي (2011)، ودراسة الرهيمي (2011) التي وجدت أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأدوات الأساسية لتحقيق التقدم (التنمية) المؤسس على الاقتصاد المعرفي نحو التحول الحقيقي باتجاه استغلال الموارد الطبيعية والمادية، وكذلك دراسة الحاج (2015) التي وجدت أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعاً جاهزاً ومهيَّأً للتحول لاقتصاد المعرفة، في حين نجد أن دراسة (2013) Hulten قد أوصت بضرورة التكيف مع التغيير في التكنولوجيا،

والإصلاح الهيكلي، من أجل تحقيق النمو، وطالبت الدراسة بإشراك القطاع الخاص للاستثمار في رأس المال القائم على المعرفة، كأمر ضروري وجزء من عملية النمو، وجاءت هذه النتائج متعارضة مع ما توصلت إليه دراسة (BehiyeCavusoglu 2016)، حيث وجدت أن هناك معيقات تقف أمام تحول الاقتصاد إلى اقتصاد معرفي في قبرص مثل قلة الوعي بالمعلومات والمعرفة، وعدم كفاية عدد الموظفين المهنيين في إدارة المعرفة، وكذلك تعارض نتائج دراستنا مع دراسة بوجمعة، ليلى، أحمد (2018) التي توصلت إليها، وهي أن التنمية الاقتصادية وبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية يعتبران من أكبر التحديات التي تحاول هذه الأخيرة تجاوزها، وهذا ما تم التحقق منه من خلال عرض تطور مؤشر المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمراتب المتقدمة التي احتلتها في الوسط العربي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالبنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي:

توصلت الدراسة إلى أن درجة استجابة العينة حول البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل، كانت بدرجة استجابة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.60) والانحراف المعياري (0.929)، وهذا يتوافق مع دراسة عبد الهادي، محمد (2019) الذي أوصى في دراسته بضرورة أن تسرع البلاد العربية في التوجه نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، فهو السبيل إلى التقدم والتطور، وذلك وفقاً للمرتكزات التالية التي تنص على أهمية عمل بنية تحتية داعمة، آمنة ومستقرة، لجذب الاستثمار الأجنبي، والاهتمام بإنشاء بنية تحتية قوية لاقتصاد المعرفة، تقوم على شبكات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

مناقشة النتائج المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي:

وأشارت هذه الدراسة إلى أن درجة استجابة العينة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل كانت بدرجة استجابة مرتفعة، حيث بلغ

المتوسط الحسابي (3.96)، والانحراف المعياري (0.697)، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة الشمري، والجدراوي (2011) التي أظهرت أن مؤشر تكنولوجيا المعلومات جاء بالمرتبة الأولى من حيث سلم ترتيبه على مستوى مؤشرات اقتصاد المعرفة من حيث أهميته، وكذلك دراسة عبد الهادي، محمد (2019) الذي أوصى في دراسته إلى الاهتمام بإنشاء بنية تحتية قوية لاقتصاد المعرفة، تقوم على شبكات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وقد دعمت دراسة الحاج، عماد (2015) هذه النتيجة حيث أكدت على أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعاً جاهزاً ومهيَّأ للتحول لاقتصاد المعرفة، وأن هذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ، وتأكيدًا على ذلك فقد جاءت دراسة الرهيمي (2011) التي أوصت بمواكبة بمواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الإنسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً، وكذلك دراسة الكساسبة، فراس (2020) التي أوصت بزيادة الإنفاق على تكنلوجيا المعلومات والاتصال.

2.5 الخلاصة

في ضوء هذه الدراسة التي تناولت موضوعًا جديدًا في إطار واقع الاقتصاد المعرفي في فلسطين، وانحصار هذه الدراسة في مجال الشركات العائلية في محافظة الخليل باعتبارها المناطق الصناعية والتجارية الأكبر في فلسطين؛ فقد خلصت الدراسة إلى أن الأرضية الخصبة لتوفير وتعميم فكرة الاقتصاد القائم على المعرفة موجودة لدى الشركات الفلسطينية في الكثير من مقوماتها البشرية، والمعرفية، والتكنولوجية والبيئات المختلفة، وأن هذه الأرضية لها الأثر الكبير في تنمية وتطور هذا النوع من الاقتصاد، وأن الفكرة قابلة للتطبيق لتوفر مقومات هذا النوع من الاقتصاد، وأن هذا المفهوم كان شائعًا لدى الشركات المبحوثة، وكذلك تطبيقه على أرض الواقع كان مرتفعًا أيضًا، وأن الكفاية المهنية كانت مرتفعة أيضًا، إضافة إلى وجود التخطيط لإنتاج اقتصاد قائم على المعرفة لدى الشركات

المبحوثة، وعلى الشركات أن تهتم أكثر بتوفير البنيات التحتية المطلوبة لتوفر هذا النوع من الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا، سواء على مستوى الأفراد أو التقنيات والأجهزة.

رغم ان الباحثة تعتقد أن عملية التحول الى الاقتصاد المعرفي الشامل ليست من البساطة بمكان حتى تترك للمبادرات والاجتهادات الفردية في الواقع الفلسطيني الذي يمتاز بخصوصية معقدة بسبب الظروف السياسية غير المستقرة نسبيآ مقارنة بالاقتصاديات المستقرة سياسيآ، كما أنها في نفس الوقت ليست سلسلة من الإجراءات التي يمكن تطبيقها بسهولة، بل هي عملية تحول جذري في بنية الاقتصاد، ما يتطلب تغييرا عميقا في السياسات والسلوكيات الاقتصادية السائدة، واعادة هيكلة لبعض من مكونات الاقتصاد.

وتخلص الدراسة إلى أن الواقع الحالي لمدى توفر هذا النوع من الاقتصاد يبشر بالخير وأن الأساسيات والمقومات المطلوبة لتوفره باتت متوفرة لدى الشركات المبحوثة مع ضرورة الاهتمام أكثر بذلك، وضرورة العمل على أخذ كافة البيئات المختلفة في الحسبان عند التخطيط لهذا النوع من الاقتصاد القائم على المعرفة، وضرورة توفير كافة البنيات التحتية اللازمة له من تكنولوجية وبشرية ومهنية.

3.5 التوصيات

1. ضرورة العمل على نشر فكر الاقتصاد المعرفي في كافة المجالات مع تهيئة كافة البيئات المختلفة بشكل يراعي كافة الفروقات الفردية والجماعية والبيئية، وضرورة توفير خدمة الاستشارات المعرفية في مجال الاقتصاد المعرفي لجميع الشركات والصناعات والقطاعات الإنتاجية، سواء أكانت صناعية أم تجارية أم معرفية، إضافة إلى تبادل الخبرات في هذا المجال مع العالم الخارجي من ذوي الاختصاص.
2. ضرورة تبني الشركات العاملة والجهات المسؤولة في فلسطين مفهوم الاقتصاد المعرفي بكل مكوناته، ومقوماته، وتوفير كافة الموارد لذلك، والاهتمام به في كافة مراحل التخطيط، وفي

سياساتها واستراتيجياتها لبناء اقتصاد إنتاجي ناجح، وإشراكه في المؤتمرات الدولية والمحلية والإقليمية بخصوص هذا الشأن.

3. ضرورة اهتمام الشركات بتوفير البنيات التحتية المطلوبة للاقتصاد القائم على المعرفة مثل (أن تمتلك الشركة موقعًا على الشبكة العالمية للمعلومات، وامتلاكها بنية تحتية للأعمال الإلكترونية من حواسيب، وشبكات، وقواعد بيانات، وتطبيقات برمجيات توظفها لتأدية الأعمال، وتوفير الخدمات) وعلى الشركة تهيئة المناخ المناسب لاستثمار ومشاركة المعرفة والإفادة منها، وتوفير برامج لتزويد موظفيها بالمهارات المتعلقة بجدوى إنتاج المعرفة.
4. ضرورة توفير مقومات الاقتصاد المعرفي القائمة على استخدام التكنولوجية، وأن تكون التكنولوجيا الحديثة والفعالة مستثمرة في فلسطين لأهميتها في نمو الاقتصاد المعرفي وتنمية الموارد والقطاعات المختلفة تكنولوجياً.
5. ادراج الاقتصاد القائم على المعرفة كمساق أكاديمي في الخطط الدراسية لتخصص الاقتصاد في الجامعات الفلسطينية، بالإضافة إلى القيام بمزيد من الدراسات في مجال الاقتصاد المعرفي مع دراسة متغيرات مختلفة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية

أبو وطفة، حسام. (2014). **استخدام عملية التحليل الهرمي في تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. قسم اقتصاديات التنمية. الجامعة الإسلامية: غزة

الأغا، إياد. (2015). **واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة، وعلاقته بالمناخ التنظيمي**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة الأزهر: غزة.

إيمان، صالحي. (2017). **دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر: الوادي.

بدران، أحمد. (2014). **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**. في سلسلة كتب اقتصادية جامعية. العجوزة: مصر.

بنات، بسام. (2016). **طرق البحث والكتابة العلمية**. قسم التنمية المستدامة، برنامج الماجستير في التنمية البشرية وبناء المؤسسات، جامعة القدس: فلسطين.

الحاج، عماد. (2015). **جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية: غزة.

حمدان، بدر؛ أبو مدلله، سمير. (2018). **محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين واستدامتها مستقبلاً**. بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة. كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية.

الزعبي، إبراهيم. (2010). **أثر منهاج مطور في التربية الإسلامية في ضوء مبادئ الاقتصاد المعرفي في التحصيل وتنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة المرحلة الأساسية في الأردن**. كلية العلوم التربوية والنفسية. تخصص مناهج التربية الإسلامية وطرق تدريسها، جامعة عمان العربية: الأردن.

الشيخ، خالد. (2016). **الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**. كلية التنمية الإدارية، قسم التأهيل. التخصص في الريادة والإبداع والإدارة بالإبداع، جامعة دمشق: الجمهورية العربية السورية.

الصانع، حسين. (2016). **ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي في دولة الكويت**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم التربوية، قسم المناهج والتدريس، جامعة آل البيت: الكويت.

طعان، صادق. (2009). **الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية**. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة.

طق، سليم؛ عبيد، علي. (2016). **دور الحوافز في تفعيل الإبداع الإداري لدى العاملين في المؤسسات الصناعية الجزائرية**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم، قسم علوم التيسير، جامعة العربي التبسي: تبسة.

الطوري، عيد. (2019). **مهارات الاقتصاد المعرفي في كتب التربية المهنية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين وممارستهم لها**. كلية الدراسات العليا، تخصص المناهج العامة، جامعة آل البيت: الكويت.

عايش، نشأت. (2017). **مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية: غزة.

عقيل، فهد. (2015). **التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين. دراسة تحليلية مقارنة**. التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية: غزة.

عليمات، خالد. (2015). **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن**. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3.

العمري، غسان. (2020). **أثر البنية التحتية لإدارة المعرفة في عملية الابتكار ومنتجات شركة مجموعة منير سختيان التجارية**. كلية الاعمال، قسم إدارة الاعمال ونظم المعلومات الإدارية، جامعة عمان العربية: الأردن.

فرج، سكنه. (2017). **دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق**. قسم الدراسات الاقتصادية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة: مجلة الاقتصادي الخليجي.

الكساسبة، فراس (2020). **دور اقتصاد المعرفة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في القطاع المصرفي السعودي – دراسة حالة : مصارف سعودية مختارة**". العدد السادس عشر (Arab Journal for Scientific Publishing AJSP)

مصطفى، عبد اللطيف؛ سانية، عبد الرحمن.(2014). **دراسات في التنمية الاقتصادية**. بيروت: مكتبة حسن الحصرية.

وزارة التجارة والصناعة. (2013). **دليل حوكمة الشركات العائلية وميثاقها الاسترشادي**. الرياض: المملكة العربية السعودية.

ثانياً: مقالات في مجلات علمية

أبو الشامات، محمد. (2012). **اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد28(1). 591-610.

جرادات، ناصر ؛ برنوطي، سعاد؛ عريقات، أحمد. (2012). **أثر رأس المال البشري على أداء الشركات العائلية الفلسطينية**. المجلة العربية للإدارة. مجلد32(1). 25-65

الطحلاوي، محمد. (2011). **العلاقة بين البيئة والتنمية**. مجلة أسيوط للدراسات البيئية. العدد(35)

عبد الهادي، محمد. (2019). **اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية دراسة تحليلية ودروس مستفادة**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات، جامعة القاهرة: المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات.

كريمة، سلطان. آمال ، بوعفار(2020). **اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر وتونس**-مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، العدد 3

ليلى، عياد؛ بوجمعة، بلال؛ أحمد، هلالي. (2018). **معايير قياس وتقييم الاقتصاد المعرفي ودورها في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية**. مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية. **مجلد 4**(2).1730-2462.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Al Gharee for Economics and Administration Sciences. (2011). Volume 4, Issue 18, Pages 173-219.

Behiye, Cavusoglu. (2016). Knowledge Economy and North Cyprus. *Procedia Economics and Finance*, 39 (2016) 720 – 724.

David, Rooney. (2005). *Knowledge, economy, technology and society*: the politics of discourse pp 40s - 422

Elena Širá, Roman Vavrek, IvanaKravˇcákováVozárová and RastislavKotuliˇc. (2020). Knowledge Economy Indicators and Their Impact on the Sustainable Competitiveness of the EU Countries. *Sustainability* 2020, 12, 4172; doi:10.3390/su12104172

FauseErsheid, (MAS), Dr. AmerJabarin, (RSS). (2007). *Policies to Promote an Enabling Environment for a Knowledge-based Economy in Palestine and Jordan*. https://www.femise.org/en/studies-and-research/policies-to-promote-an-enabling-environment-for-a-knowledge-based-economy-in-palestine-and-jordan/

Ghirmai T. Kefela. (2010). Knowledge-based economy and society has become a vital commodity to countries. *International NGO Journal,* Vol. 5(7), pp. 160-166.

Hanas A. Cader. (2008). The Evolution of the Knowledge Economy. *JRAP* 38(2): 117-129.

ZHOU, Sabir Mohamed. (2015). Human development in Iraq in light of the knowledge economy. *Journal of University of Human Development*, [S.l.], v. 1, n. 2, p. 202-231. ISSN 2411-7765.

رابعاً: المراجع الالكترونية

يحيى، خالد. (2019). **الاستثمار المعرفي....آفاق وآمال**. مقالة. تم استرجاعه في 27/3/2020 على الرابط https://www.al-ayyam.ps/

الملاحق

ملحق رقم (1): أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة.

ملحق رقم (2): الاستبانة في صورتها الأولية (قبل التحكيم).

ملحق رقم (3): الاستبانة في صورتها النهائية (بعد التحكيم).

ملحق رقم 1: أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة

الرقم	اسم الدكتور	الجامعة
1	دكتور ناصر جرادات	جامعة فلسطين الأهلية
2	دكتور هاشم أبو اسنينة	جامعة فلسطين الأهلية
3	دكتور محمد الجعبري	جامعة الخليل

ملحق رقم 2: الاستبانة في صورتها الأولية قبل التحكيم

جامعة القدس – أبو ديس Al-Quds University - Abu Dis

الدراسات العليا Graduate Studies Affairs

كلية التنمية المستدامة College of Sustainable Development

ماجستير بناء مؤسسات وإدارة الموارد البشرية Master in building institutions and human resources management

تحكيم استبانة

الأخ الفاضل / ..... حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته,,,,,,,,

تتشرف الباحثة أن تضع بين أيدي حضرتكم أداة هذه الدراسة، وهي عبارة عن استبانة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة الموسومة بعنوان:

(واقع الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في فلسطين – دراسة تحليلية على الشركات العائلية العاملة في محافظة الخليل).

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وإدارة الموارد البشرية بجامعة القدس أبو ديس.

ترجو الباحثة من حضرتكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة بكل دقة وموضوعية، علماً بأن البيانات ستستخدم لأغراض الدراسة والبحث العلمي فقط.

شاكرين لكم تعاونكم للوصول إلى نتائج تخدم المجتمع الفلسطيني.

والله ولي التوفيق

الباحثة

زينب عبد الرحمن أبو لوحة

الجزء الأول:الخصائص الديموغرافية للشركة

1. **القطاع الذي تعمل به الشركة :**

صناعي ☐ تجاري ☐زراعي ☐سياحي☐خدماتي ☐مقاولات ☐حرفي ☐

2. **عمر الشركة :**

(5 سنوات فأقل) ☐ (6-10 سنوات) ☐ (11-15 سنة) ☐(أكثر من 15 سنة) ☐

3. **رأس مال الشركة :**

(أقل من 100 ألف دولار) ☐ (100–250 ألف دولار) ☐

(251- 500 ألف دولار)☐ (أكثر من 500 ألف دولار) ☐

4. **عدد العاملين في الشركة:**

☐ (1 - 5)☐ (6 - 11) ☐ (12– 20) ☐ (21 فأكثر)

5. **الشكل القانوني للشركة :**

مشروع فردي ☐ شركة تضامن (أشخاص) ☐شركة مساهمة خاصة ☐

شركة مساهمة محدودة ☐ شركة مساهمة عامة ☐

الجزء الثاني: واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي: أرجو التكرم بالإجابة عن العبارات داخل الاستبانة، وذلك بوضع علامة (/) في الخانة التي تمثل وجهة نظرك نحو كل عبارة من العبارات.

الاقتصاد المعرفي:الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة واستخدامها وتوظيفيها وإبداعها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة المجالات من أجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري كرأس المال المعرفي، لإحداث التغيرات الاستراتيجية في المحيط الاقتصادي.

م	الفقرات	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي						
المحور الأول: ثقافة الاقتصاد المعرفي						
1	تدرك الشركة أن الاقتصاد المعرفي له دور مهم في تطوير إدارة الشركة.					
2	يطبق مفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال العمل الإلكتروني.					
3	تعمل الشركة على تنويع مخرجاتها بمختلف أنواعها التي يتطلبها وجود الاقتصاد المعرفي.					
4	تتبنى الشركة حقيقة أن قطاع المعرفة والمعلومات					

	هو أحد قطاعات الاقتصاد الحيوية.					
5	الثقافة السائدة في الشركة تسهل تطبيق وممارسة الاقتصاد المعرفي.					
المحور الثاني: الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي						
1	توفر الشركة الدعم الفني لموظفيها في مجال العمل الإلكتروني.					
2	تقدر إدارة الشركة أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس مال فكري كأساس للعمل وفق الاقتصاد المعرفي.					
3	يتمتع العاملون في الشركة بمعرفة كافية حول التطبيقات المحوسبة المختلفة لتقنية وسائل التكنولوجية الحديثة.					
4	توفر الشركة برامج تدريبية مستمرة للعاملين للاستثمار في التقنيات الحديثة والمتطورة.					
5	تحث إدارة الشركة موظفيها على انتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة.					
المحور الثالث: التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي						
1	تخطط الشركة للتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في العمل.					
2	تحرص الشركة على تطوير المعرفة كمورد اقتصادي مهم.					
3	تسعى الشركة للاستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري.					
4	تسهم الشركة في وضع خطط محددة زمنيا لتطويرها تكنولوجيا.					
5	تقوم الشركة بمراجعة مستمرة لمخرجاتها العملية بما يتواءم مع احتياجات الاقتصاد المعرفي.					
المحور الرابع: البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي						
1	تمتلك الشركة موقعًا على الشبكة العالمية للمعلومات.					
2	تتميز الشركة ببنية تحتية للأعمال الإلكترونية من حواسيب وشبكات وقواعد بيانات وتطبيقات برمجيات توظفها لتأدية الأعمال وتوفير الخدمات.					
3	تستخدم الشركة العمليات الإلكترونية عبر الشبكة					

	العنكبوتية.					
4	توفر الشركة المناخ المناسب لاستثمار ومشاركة المعرفة والاستفادة منها.					
5	توفر الشركة برامج لتزويد موظفيها بالمهارات المتعلقة بجدوى إنتاج المعرفة.					
المحور الخامس: استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي						
1	يسهم توافر الإمكانات المادية في تحقيق الأداء المستهدف في الشركة.					
2	تساعد حداثة التقنيات المستخدمة في تطوير منتجات جديدة تعزز استخدام المعرفة.					
3	تسهل شبكات التواصل سرعة الوصول إلى المعلومات.					
4	يسهل الموقع الالكتروني والصفحات التفاعلية في زيادة الثقة وتحسين الخدمة المقدمة.					
5	تسهم تكنولوجيا المعلومات في تكوين المناخ التنظيمي الملائم لزيادة الإبداع لدى العاملين.					

ملحق رقم 3: الاستبانة في صورتها النهائية بعد التحكيم

جامعة القدس – أبو ديس

الدراسات العليا

كلية التنمية المستدامة

ماجستير بناء مؤسسات
وإدارة الموارد البشرية

Al-Quds University - Abu Dis

Graduate Studies Affairs

College of Sustainable Development

Master in building institutions and human resources management

الأخ الفاضل / ..... حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته,,,,,,,,

تتشرف الباحثة أن تضع بين أيدي حضرتكم أداة هذه الدراسة وهي عبارة عن استبانة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة الموسومة بعنوان:

(واقع الاقتصاد المعرفي في الشركات العائلية في فلسطين – دراسة على الشركات العائلية العاملة في محافظة الخليل)

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وإدارة الموارد البشرية بجامعة القدس أبو ديس.

ترجو الباحثة من حضرتكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة بكل دقة وموضوعية، علماً بأن البيانات ستستخدم لأغراض الدراسة والبحث العلمي فقط.

شاكرين لكم تعاونكم للوصول إلى نتائج تخدم المجتمع الفلسطيني.

والله ولي التوفيق

الباحثة

زينب عبد الرحمن أبو لوحة

الجزء الاول:الخصائص الديموغرافية للشركة

6. القطاع الذي تعمل به الشركة :

صناعي ☐ تجاري ☐ زراعي ☐ سياحي ☐ خدماتي ☐ مقاولات ☐ حرفي ☐

7. عمر الشركة :

(5 سنوات فأقل) ☐ (6-10 سنوات) ☐ (11-15 سنة) ☐ (أكثر من 15 سنة) ☐

8. رأس مال الشركة :

(اقل من 100 ألف دولار) ☐ (100–250 ألف دولار) ☐

(251- 500 ألف دولار) ☐ (أكثر من 500 ألف دولار) ☐

9. عدد العاملين في الشركة :

☐ (1 - 10) ☐ (11 - 30) ☐ (31–60) ☐ (61 فأكثر)

10. الشكل القانوني للشركة :

مشروع فردي ☐ شركة تضامن (أشخاص) ☐ شركة مساهمة خاصة ☐

شركة مساهمة محدودة ☐

الجزء الثاني:واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي:ارجو التكرم بالإجابة عن العبارات داخل الاستبانة، وذلك بوضع علامة (/) في الخانة التي تمثل وجهة نظرك نحو كل عبارة من العبارات.

الاقتصاد المعرفي: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة واستخدامها وتوظيفيها وإبداعها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة المجالات من أجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري كرأس المال المعرفي، لإحداث التغيرات الاستراتيجية في المحيط الاقتصادي.

م	الفقرات	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي						
المحور الأول: ثقافة الاقتصاد المعرفي						
1	تدرك الشركة أن الاقتصاد المعرفي له دور مهم في تطوير إدارة الشركة.					
2	يطبق مفهوم الاقتصاد المعرفي من خلال العمل الإلكتروني.					
3	تتبنى الشركة حقيقة أن قطاع المعرفة والمعلومات					

	هو أحد قطاعات الاقتصاد الحيوية.					
4	الثقافة السائدة في الشركة تسهل تطبيق وممارسة الاقتصاد المعرفي.					
المحور الثاني: الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي						
1	توفر الشركة الدعم الفني لموظفيها في مجال العمل الإلكتروني.					
2	تقدر إدارة الشركة أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري كأساس للعمل وفق الاقتصاد المعرفي.					
3	توفر الشركة برامج تدريبية مستمرة للعاملين للاستثمار في التقنيات الحديثة والمتطورة.					
4	تحث إدارة الشركة موظفيها على إنتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة.					
المحور الثالث: التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي						
1	تخطط الشركة للتوسع في تطوير واستخدام التقنيات الحديثة في العمل.					
2	تسعى الشركة للاستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري.					
3	تسهم الشركة في وضع خطط محددة زمنيًا لتطويرها تكنولوجيًا.					
4	تقوم الشركة بمراجعة مستمرة لمخرجاتها العملية بما يتواءم مع احتياجات الاقتصاد المعرفي.					
المحور الرابع: البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي						
1	تمتلك الشركة موقعًا على الشبكة العالمية للمعلومات.					
2	تمتلك الشركة بنية تحتية للأعمال الإلكترونية من حواسيب وشبكات وقواعد بيانات وتطبيقات برمجيات توظفها لتأدية الأعمال وتوفير الخدمات.					
3	توفر الشركة المناخ المناسب لاستثمار ومشاركة المعرفة والاستفادة منها.					
4	توفر الشركة برامج لتزويد موظفيها بالمهارات المتعلقة بجدوى إنتاج المعرفة.					
المحور الخامس: استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي						

1	تساعد حداثة التقنيات المستخدمة على تطوير منتجات جديدة تعزز استخدام المعرفة.					
2	تسهل شبكات التواصل سرعة الوصول إلى المعلومات.					
3	يسهل الموقع الإلكتروني والصفحات التفاعلية في زيادة الثقة وتحسين الخدمة المقدمة.					
4	تسهم تكنولوجيا المعلومات في تكوين المناخ التنظيمي الملائم لزيادة الإبداع لدى العاملين.					

أي ملاحظات أخرى ترغب في إبدائها :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

انتهت الاستبانة ... شكرا لتعاونكم

فهرس الجداول

جدول رقم (1): المتغيرات الديمغرافية للعينة..... 34

جدول رقم (2): متغيرات الدراسة 35

جدول رقم (3): معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة 38

جدول رقم (4) نتائج معامل كرونباخ الفا لثبات أداة الدراسة..... 40

جدول رقم (5): مفاتيح التصحيح..... 42

جدول رقم (6): تصحيح مفاتيح التصحيح 42

جدول رقم (7): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول مفهوم الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل. 44

جدول رقم (8): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل. 45

جدول رقم (9): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول توفر الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل..... 46

جدول رقم (10): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول توفر التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل. 47

جدول رقم (11): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول توفر البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل. 48

جدول رقم (12): الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) حول استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي لدى الشركات المبحوثة العاملة في محافظة الخليل. 49

فهرس الملاحق

ملحق رقم 1: أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة 64

ملحق رقم 2: الاستبانة في صورتها الأولية قبل التحكيم 65

ملحق رقم 3: الاستبانة في صورتها النهائية بعد التحكيم.....69

فهرس المحتويات

إقرار ..... أ
الشكر والتقدير.....ب
ملخص الدراسة باللغة العربية .....ت
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....ث

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1.1 المقدمة 1
2.1 مشكلة الدراسة..... 4
3.1 أهداف الدراسة 4
4.1 أهمية الدراسة 5
5.1 حدود الدراسة..... 6
6.1 مصطلحات الدراسة..... 6

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....8

1.2 المبحث الأول: الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy)..... 8
1.1.2. مقدمة: 8
2.1.2. نشأة اقتصاد المعرفة: 8
3.1.2. مفهوم اقتصاد المعرفة:.....10
4.1.2. المعرفة والاقتصاد المعرفي: 11
5.1.2. خصائص الاقتصاد المعرفي وسماته:.....11
6.1.2. المكونات والعناصر الأساسية للاقتصاد المعرفي:.....13
7.1.2. أوجه الاقتصاد المعرفي: 15
8.1.2. متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة:.....15
9.1.2. مؤشرات اقتصاد المعرفة: 16
10.1.2. ركائز اقتصاد المعرفة: 16
11.1.2. أسباب ازدهار الاقتصاد المعرفي في الدول المتقدمة: 18
12.1.2. معوقات الاندماج في الاقتصاد المعرفي: 18
13.1.2. الاقتصاد المعرفي في فلسطين: 18
2.2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة (Previous studies) 21

1.2.2. الدراسات العربية: 21
2.2.2 الدراسات الأجنبية 28
3.2.2. التعقيب على الدراسات العربية والأجنبية السابقة: 31

الفصل الثالث: المنهجية وطريقة الدراسة 33

1.3 المقدمة 33
2.3 منهج الدراسة 33
3.3 مجتمع الدراسة وعينته 34
4.3 نموذج الدراسة 35
5.3 أدوات الدراسة 36
6.3 صدق أداة الدراسة Validity 37
1.6.3. صدق المحتوى (المحكمين): 37
2.6.3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: 38
3.6.3. ثبات أداة الدراسة: 40
4.6.3. إجراءات الدراسة (خطوات تنفيذها): 40
5.6.3. المعالجة الإحصائية: 41
6.6.3. تصحيح المقياس: 41

الفصل الرابع: نتائج الدراسة 43

1.4 المقدمة 43
2.4 الاجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة 43
1.2.4. ما مفهوم الاقتصاد المعرفي في الواقع الفلسطيني؟ 44
2.2.4. ما واقع ممارسة الاقتصاد المعرفي (ثقافة الاقتصاد المعرفي، والكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي، والتخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي، والبنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي، واستخدام تكنلوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي) في الشركات العائلية في فلسطين؟ 45
3.2.4. مدى تحقيق مكونات الاقتصاد المعرفي: 46
1.3.2.4. الكفاية المهنية المتطورة لدى العاملين نحو الاقتصاد المعرفي: 46
2.3.2.4. التخطيط لوجود وإنتاج اقتصاد معرفي: 47
3.3.2.4. البنية التحتية الداعمة للاقتصاد المعرفي: 48
4.3.2.4. استخدام تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد المعرفي: 49
3.4. ملخص نتائج الدراسة 50

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات..... 52

1.5 مناقشة النتائج.....52
2.5 الخلاصة 55
3.5 التوصيات.....56

المصادر والمراجع 58
أولاً: المراجع العربية.....58
ثانياً: مقالات في مجلات علمية.....61
ثالثاً: المراجع الأجنبية.....62
رابعاً: المراجع الالكترونية.....62
الملاحق 63
فهرس الجداول.....73
فهرس الملاحق 74
فهرس المحتويات 75